الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المرجع:.....

الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية في كتاب "الجمل في النحو" للزجاجي - دراسة موازنة -

مذكرة مقدّمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: لسانيات عربية.

- **إشراف الدكتور:**
- **الخَثير داودي .**

- **إعداد الطالبتين:**
- نادية زروال .
- صليحة طيوان .

السنة الجامعية : 2022/2021 .

أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥ ﴾

(العلق:1-5)

مكانة العربية:

"ولسان العرب: أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غيرُ نبي (...) فإن كانت الألسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعض، فلا بد أن يكون بعضهم تبعاً لبعض، وأن يكون الفضل في اللسان المتَّبَع على التابع. وأولى الناس بالفضل في اللسان مَن لسانُهُ لسانُ النبي. ولا يجوز أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسانٍ غيرِ لسانه في حرف واحد، بل كلُّ لسان تَبَع للسانه".

الإمام الشافعي (ت:204ه) –الرسالة–

"قد سمعنا لغات كثيرة من أهلها، أعني من أفاضلهم وبلغائهم، فعلى ما ظهر لنا وخُيِّلَ إلينا لم نجد لغةً كالعربية، وذلك لأنّها أوسع مناهج، وألطف مخارج، وأعلى مدارج، وحروفها أتم، وأسماؤها أعظم، ومعانيها أوغل، ومعاريضها أشمل، ولها هذا النحو الذي حصته منها حصة المنطق من العقل، وهذه حصة ما حازتها لغة على ما قرع آذاننا وصحب أذهاننا من كلام أجناس الناس، وعلى ما تُرْجِمَ لنا أيضاً من ذلك؛ ولولا أن النقص من سوس هذا العالم وتوسه لكان علم المنطق بهيئة الطبيعة بالعربية، وكانت بسوق العربية إلى طبائع اليونانية، فكانت المعاني طباقاً للألفاظ والألفاظ طباقاً للمعاني، وحينئذ كان الكمال ينحطّ إليه عن كثب، والجمال يصادفه بلا رغب ولا رهب".

أبو سليمان السجستاني (ت:380ه) –المقابسات–

"تأملتُ حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدتُ فيها من الحكمةِ والدقةِ والإرهافِ والرقّةِ ما يملك عليَّ جانب الفِكْر، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده، وبعد مراميه وآماده، صحة ما وفقوا لتقديمه منه، ولطف ما أسعدوا به وفرق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله عز وجل؛ فقوي في نفسي كونها توقيفًا من الله سبحانه، وأنها وحي".

ابن جنّي (ت:392ه) –الخصائص–

مقـــدمـــة

تعد قضية الاحتجاج واحدة من المسائل المهمة في الدراسات اللغوية العربية قديما وحديثا، فقد استقر في الأذهان أن العلماء العرب قعدوا لغتهم خوفا عليها من الفساد الذي أصابها بسبب دخول غير العرب الإسلام ، وقد عمد العلماء العرب القدماء إلى استخراج قواعد اللغة في الأصوات والصرف والنحو والمعجم والدلالة من مادة لغوية حرصوا على أخذها من مصادر لم يصبها هذا الفساد، وأطلقوا عليها اسم الشواهد التي تعد المرجع أو المادة الأساسية في بناء النص المعجمي، وحجة النحوي الذي يستعين بها في كل قضية نحوية أو لغوية يعرض لها، ليثبت القاعدة ويقررها، ويبرهن بها على صحة القواعد النحوية.

فالحاجة إلى الشواهد في اللغة العربية ملحّة حتى لا ينسب إليها ما ليس منها لأن ذلك يترتب عليه فساد في الأحكام الدينية، بالإضافة إلى الفساد اللغوي، وهذا ما دفعنا إلى تسليط الضوء على طبيعة هذه الشواهد ودراستها، في ظل الخلاف النحوي بين المدارس النحوية المختلفة بدراسة أحد أهم المصنفات النحوية ألا وهو كتاب "الجمل في النحوي للزجاجي"، وذلك من أجل قراءة الشواهد النحوية التي وردت في هذا الكتاب العمدة.

وأهم التساؤلات حول بحثنا، مايلي:

- ما مفهوم الشاهد النحوي؟

- وما هي الفروقات الأصولية بين الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية؟

- وما هو الطابع المدرسي لكتاب الجمل في النحو للزجاجي ؟

أما عن هدف بحثنا لهذا الموضوع الموسوم بـ " **الشواهد القرآنية والشعرية في كتاب الجمل في النحو للزجاجي** " فإننا نجملها في النقاط التالية:

- إبراز قيمة الشواهد النحوية في تبرير قواعد اللغة على مختلف مستوياتها.

- إبراز مستويات النحو التعليمي المطروحة في الكتاب.

- تبيان عملية الطرح لقواعد النحو عند الزجاجي في كتاب الجمل.

أما المنهج المتبع فقد اعتمدنا دراسة موازنة تعتمد على ثنائية الوصف والتحليل للمادة العلمية في الكتاب.

أما محاور الموضوع فقد عالجنا ثلاث محاور مركزية: بحيث عالجنا في المحور الأول: مفاهيم ومصطلحات كإبراز الفروقات المفاهمية بين الشاهد والمثال والاستشهاد والاحتجاج ، أما المحور الثاني: فقد عالجنا فيه آليات تبرير قواعد النحو عند علماء العرب نحو مصادر الاستشهاد والاحتجاج في صناعة القاعدة النحوية ، أما المحور الثالث: فقد عالجنا فيه نماذج تطبيقية من المدونة نفسها وتبيان قيمتها العلمية.

أما بالنسبة لدراسات الأكاديمية السابقة نحو: " **المسائل النحوية عند الزجاجي** " من خلال مؤلفاته لعبد الرحمن رحمة الله (أطروحة دكتوراه) و "**الشاهد الشعري عند الزمخشري** " في كتابيه، المفصل والكشاف دراسة في المستويات اللسانية (أطروحة دكتوراه).

أما مراجع العُمدُ لبحثنا هذا فمن أهمها مايلي:

- **الجمل في النحو**: للزجاجي.

- **الاقتراح في أصول النحو**: للسيوطي.

- **وكتابي الأصول، واجتهادات لغوية**: لتمام حسان.

أما من اختار الموضوع ، فقد كان من اختيار أستاذنا المشرف الدكتور **الخثير داودي**. بحيث أقنعنا بمكانة المدونة (كتاب الجمل في النحو) واستحقاقها للدراسة والبحث والتفتيش وخاصة أن مؤلفها يعتبر حجة في اللغة والنحو.

ومهما يكن؛ شكرا أستاذنا الفاضل الدكتور الخثير داودي على إشرافه العلمي المتين، وتأثيره المنهجي القويم، وتقويمه اللغوي الصحيح، دمت أستاذنا الفاضل رمزا من رموز المعرفة، ودخرا لصاحبة الجلالة، اللغة العربية.

والله ولي التوفيق

- صليحة طيوان.
- نادية زروال.
- المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة – الجزائر.
- تاريخ الإنهاء: 2022/06/26

▪ مدخل: مفاهيم ومصطلحات

1- التعريف بالمدونة (كتاب الجمل في النحو)

2- التعريف بصاحب المدوّنة (أبو القاسم الزجاجي)

3- الفروق المفاهيمية بين المصطلحات التالية (الاستشهاد، الاحتجاج، التمثيل، المثال، الشاهد)

1- تعريف المدوّنة:

- مادة الكتاب ومنهجه.

إنّ كتاب الجمل في النحو، كتاب واسع الشهرة ينسب إلى صاحبه **أبو القاسم الزجاجي (ت:337هـ)**، وذكر بعض من ترجم للزجاجي أن لكتاب الجمل نسختين: نسخة صغرى ونسخة كبرى، وقد لحظت فروقا بين النسخ المخطوطة التي حصلت عليها، غير أن هذه الفروق طفيفة، وفي مواضع متفرقة لا تتعدى الاختلاف في عدد الأمثلة أو ترتيبها، أو بعض الشواهد، إضافة إلى نقص بسيط في بعض النسخ، وقد أشرت إلى ذلك كله في مواضعه، غير أن الزجاجي نفسه وسم كتابه هذا في أكثر من موضع بأنه مختصر ، ضم الكتاب خمسة وأربعين ومائة باب، تناولت أبواب النحو والصرف والأصوات، والتّريخ، والضرورات الشعرية، فهو في هذا كتاب جامع مفيد.[1]

ومن ينظر في هذا الكتاب يجد نفسه أمام عا لم متمكن، يحسن عرض موضوعاته وتناولها بأسلوب سهل واضح، خال من التعقيد وجفاف الحدود والقواعد، يكثر من الشواهد القرآنية الكريمة والشعرية والأمثلة، ليصل بمناقشتها – بيسر وسهولة– إلى تقرير قواعد موضوعاته مع براعة في التحليل والتعليل، مما يشد القارئ ويشوقه إلى متابعة القراءة دون إحساس بضجر أو نفو ر، مما يجعل الكتـاب مناسب لمستوى المتعلمين، وفي الوقت نفسه لا يعدم المتخصصون النفع والفائدة، ويبدوا الأسلوب التعليمي واضحا، إذ ينهي الزجاجي كل باب –تقريبا– بما يفيد ذلك، كقولهـ" فافهم، فقس عليه تصب إن شاء الله ... وغيرهما ".[2]

- أبواب الكتاب:

أما نهج الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه، فليس بين أيدينا من كتب النحويين الذين سبقوه ما يمكن أن نعده نموذجا تأثره، فبعد أن بدأ ببعض التقسيمات الصرفية تناول مجموعة من الأبواب النحوية، يظهر في ترتيبها احتفاله بالعامل، وشغلت هذه الأبواب الجزأين الأولين إضافة إلى بعض الجزء الثالث من الكتاب، لكنها لم تخلوا من الإشارات الصوتية أو الصرفية. ثم أتبعها طائفة من الأبواب الصرفية كالتصغير والنسب، وألف الوصل والقطع، والمذكر والمؤنث والأفعال المهموزة، إضافة إلى أبواب في الهجاء وأحكام الهمزة في الخط، واحتلت هذه أكثر الجزء الثالث وجانب من

---

[1]- انظر: أبو القاسم الزجاجي(337 هـ)، كتاب الجمل في النحو، تح: علي توفيق أحمد، دار الأمل، كلية الأداب جامعة اليامروك، آريد، الأردن، ط1، 1404هـ، 1984م، ص: 18.

[2]- انظر: المرجع نفسه، ص: 19.

الجزء الرابع. وعاد في الجزء الأخير من الكتاب إلى عرض أبواب نحوية، تدور –في معظمها– حول الأدوات واستخداماتها، وأبواب الحكاية. ثم بقية الأبواب الصرفية، كجمع التكسير وأبنية المصادر والأسماء والأفعال، وختم أبواب كتابه بأبواب في الأصوات اللغوية كالإمالة، والإدغام، والإبدال، والإعلال، والحروف المجهورة والمهموسة.

نرى في هذا العرض أن الزجاجي سار في ترتيب كتابه على أساس تناول مجاميع أو طوائف نحوية وصرفية وصوتية، وخلط بين المجاميع النحوية والصرفية، وآخر الموضوعات الصوتية وجمعها في آخر الكتاب. لكنه كان يداخل بين الموضوعات اللغوية المختلفة (الأصوات والصرف والنحو)، لتوضيح موضوعه الرئيس الذي يكون بصدد عرضه[1].

– زمن تأليف المدوّنة (كتاب الجمل في النحو):

أميل إلى أن الزجاجي ألف كتابه ((الجمل)) في أواخر حياته العلمية، وما يعزز لدي هذا الميل، أنه أودع في ه علما غزيرا، يدل على تمكن ونضج علمي، إضافة إلى سمة الإحاطة والشمول البارزة. كما أن الكتاب حوى إشارات تدل على أنه ألفه بعد كتابه ((الإيضاح في علل النحو)) و ((الهجاء)) منها: [2]

أ – ذكر كتاب الإيضاح في باب معرفة المعرب والمبني.

ب – ذكر كتاب الهجاء في باب الأفعال المهموزة.

– نسبة الكتاب:

تجمع كتب الطبقات والتراجم إجماعا تاما على نسبة هذا الكتاب لأبي القاسم الزجاجي، وقد اشتهر الرجل بهذا الكتاب أكثر من أي شيء آخر. إضافة إلى النحو يين اللاحقين أكدوا تلك النسبة في إحالتهم ونقولاتهم، علاوة على عشرات الشروح الكثيرة التي صنفت على الكتاب، والتي حقق عدد منها، وعثرت على عدد آخر من مخطوطات شروح لم تحقق بعد[3].

[1]– انظر: كتاب الجمل في النحو للزجاجي ص: 20–21.

[2]– انظر: المرجع نفسه، ص: 21–22.

[3]– انظر: المرجع نفسه ص: 33.

2 – التعريف بصاحب المدوّنة (أبو القاسم الزجاجي):

– نسبه ونشأته:

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق . ولد بنهاوند – جنوبي همدان– وطاف كثيرا من البلدان، فنزل بغداد حيث لقي أستاذه إبراهيم بن السري الزجاج فلازمه حتى نسب إليه. وسافر إلى الشام فأقام بحلب مدة ثم غادرها إلى دمشق حيث درس وأملى. ثم غادرها إلى طبرية و توفي بها سنة (**337 هـ**) على أرجح الأقوال. فكانت حياته إذا في عصر المقتدر وابن المعتز والقاهر والراضي والمتقي والمستكفي ومات في خلافة المطيع حين كانت مقاليد الحكم بيد بني سبويه.[1]

– شيوخه:

وكان الزجاجي شديد الولع بالعلم أكثر من الأخ ذ عن علماء عصره فأخذ عن الزجاج، ومحمد بن رستم الطبري، وابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط وابن السراج، والأخفش وغيرهم وتخرج على يده عدد من التلاميذ أكثرهم دمشقيون.[2]

– ثقافته:

وكانت ثقافته نموذجا من ثقافة العلماء في القرن الرابع. ذلك القرن الذي حفل بنتاج خصب للعقلية الإسلامية في أوج نضجها ورقيها. فكان من أكثر العلماء طلبا للعلم وأنشطتهم في التأليف وكانت تآليفه شاملة للنحو والصرف واللغة وحروف الهجاء والمعاني والعروض والأدب.

وكان عارفا ببعض اللغات المعروفة في عصره وقد ذكر ذلك ولكنه لم يعين هذه اللغات فقال في معرض كلامه على أقسام الكلام وأنها لا تخرج عن اسم وفعل وحرف ((وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك))، وكانت ثقافته موضع احترام القوم في عصره[3].

---

[1]– انظر: أبو القاسم الزجاجي (337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4، 1982، ص1.

[2]– انظر: المرجع نفسه ص: 1.

[3]– انظر: المرجع نفسه ص: 1-2.

– مذهبه النحوي:

وأما مذهب الزجاجي في النحو، فهو مذهب تلك الطبقة من العلماء الذي ن جاءوا على أعقاب ثعلب والمبرد وجمعتهم حلقات العلم في مساجد بغداد وقصورها. ففترت حدة التعصب، وبسطوا المذهبين وأخذوا من كل بطرف مع تفاوت في مقدار ما يأخذون.

وقد أخذ الزجاجي عن علماء بصريين وعلماء كوفيين وأخذ عن آخرين ممن جمعوا بين المذهبين وأحاطوا بالقولين فكان مثلهم في الجمع والإحاطة وكان كشيخه الزجاج في ميله إلى البصرة والأخذ برأيها في أكثر الأحيان. وأما أسلوبه فأسلوب العالم المتزن. الطويل النفس. الخبير بأساليب الحوار والجدل يعرض المسألة بإيجاز ويورد أحسن ما قيل فيها من الآراء والحجج، ثم ينقد ويقوم فيضعف وينقض أو يقوي ويستحسن سالكا سبيل المنطقتين في إيراد حجج الخصوم بغية هدمها وإقامة الرأي على أنقاضها. ويمتاز الزجاجي بالدقة والأمانة والنقل والرواية. فلا يذكر شاهدا إلا معز وا إلى قائله ولا خبرا إلا مصحوبا بسنده.[1]

– مؤلفات الزجاجي:

ألف الزجاجي في شتى علوم الـلغة والأدب. ولكن مؤلفاته لم تصل إلينا كلها، وما وصل منها لم يطبع إلا أقله ومازال سائره ينتظر الجهد والعزيمة، ونعرف فيما يلي كلا منها بما عرفناه عنه:

1 – كتاب الجمل: كتاب في النحو واسع الشهرة. تحدثوا عنه أكثر مما تحدثوا عن صاحبه.

2 – الأمالي: أمالي الزجاجي مجموعة أخبار ينتقل القارئ فيها من تفسير آية من القرآن إلى خبر تاريخي ومن شعر ابن أبي ربيعة إلى رثاء أبي دؤاد.

3 – كتاب الإيضاح في علل النحو: وهو الكتاب الذي حققناه وقد وردت في الجمل إشارات تدل على أن الزجاجي ألفه قبل كتاب الجمل المذكورة.[2]

[1]– انظر: المرجع نفسه ص: 2-3.

[2]– انظر: المرجع نفسه ص: 3-4.

– تلامذته:

تخرج على يد الزجاجي عدد من التلاميذ أكثرهم دمشقيون لعل السبب في ذلك أنه أقام في دمشق أكثر مما أقام في غيرها فدرس وحدث وأملى.

وأما تلامذته فمنهم من أخذ عنه مباشرة ومنهم من انتفع بكتبه وقد كان يحب أن ينفع الناس بعلمه فما يؤلف حتى يطير أو يطوف ويدعو وكان ممن أخبر عنه محمد بن سابقه النحوي وعبد الرحمن بن محمد بن أبي نصر، وعبد الرحمن بن عمر بن نصر وأحمد بن محمد بن سلامة (أبو سلمة) وأبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد التميمي الأنطاكي وهو الذي روى عنه كتابه (مختصر الزاهر) وذكر ابن عساكر أن ممن حدث عن الزجاجي أيضا أبا يعقوب إسحاق بن أحمد الطائي.[1]

3 – الفروقات بين المصطلحات التالية:

– الاستشهاد:

"الاستشهاد ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية، أي التي تبنى عليها هذه القواعد".[2]

– الاحتجاج:

"هو الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنحو – وهو يرادف في هذا – الاستشهاد – ويقابله التمثيل".[3]

– التمثيل:

"ثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونها قياسا والجزئي الأول فرعا والثاني أصلا والمشترك علة وجامعا كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لأنه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون حادثا".[4]

---

[1]– ابن عساكر (ت: 600هـ)، أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، تح: سكينة الشهابي، دار الفكر العربي، دمشق، ط2، 1045هـ، ج2، ص405.

[2]– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص:219.

[3]– محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، 1405 هـ ، 1985 م، ص:61.

[4]– علي الجرجاني (ت:392 هـ)، التعريفات، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ج 1، 1938، ص69.

بالنظر إلى هذه المصطلحات نجدها متشابهة بعض الشيء، رغم وجود بعض الفروق الطفيفة في محتواها، فالاستشهاد ليس هو الاحتجاج وليس هو التمثيل، كما يمكن أن تكون هناك بعض النقاط المتشابهة بين هذا الأخير.

وقد أورد ذلك **محمد عيد** قائلا: "والتفريق في المادة اللغوية بين ما يندرج تحت (الاستشهاد أو الاحتجاج) وبين ما يندرج تحت (التمثيل) يعود إلى نوع النص ومن أنتجه، فإذا كان النص من النوع الذي يعتبر أساسا للقواعد شعرا أو نثرا منسوبا إلى شاعر موثق به في عصر الاستشهاد أو إلى قبيلة من القبائل التي وثقت لغاتها فهو من النوع الأول ينبغي تقديسه واحترامه، أما إذا كان النص مصنوعا أو غير موثوق بأنه ساقه النحوي نفسه أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم، فهو ((تمثيل)) للقاعدة، وهو غير ملزم، وهدفه الإيضاح والبيان فقط".[1]

والخلاصة أن "التمثيل يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص – بمصطلح النحاة – متجاوزا عصر التوثيق أو مصنوعا للبيان والإيضاح. أما كلام العرب الموثق – من جهة نظر علماء اللغة – فيرد تحت ((الاستشهاد والاحتجاج)) وما يشتق منهما مما ينبغي أن نحدد المقصود من كليهما".[2]

– المثال:

يعرفه **الألوسي** (1342هـ): "اعلم أن المثال هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ولو بمثال جعلي".[3]

– الشاهد:

"هو الجزئي الذي يذكر لإثبات القاعدة كآية من التنزيل أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم".[4]

"فالفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق فإن كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من عكس كلي إذ لا يلزم أن يكون الجزئي مذكورا بعد الحكم الكلي فضلا عن كونه مثالا أو شاهدا، فكونه مذكورا للإيضاح أو للإثبات عارض

[1]– محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة،ط3، 1988م، ص:85.

[2]– المرجع نفسه، ص: 86.

[3]– محمود شكري الألوسي (1342 هـ)،إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1402 هـ – 1982 م، ص: 60.

[4]– المرجع نفسه، ص: 60.

مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهما، لو اعتبر ذلك فربما يتباينان وربما يتصادقان، فبينهما على التقدير تباين جزئي".[1]

نلاحظ من هذا القول أن وظيفة الشاهد تنحصر في تقديم الحجة والبرهان أو ما يعرف بالدليل على صحة اللفظ، أما المثال فلا يأتي لنا بالحجة ولا نستطيع البرهنة به فهو مجرد قول يأتي في صدارة الكلام.

كما ذكر **التهانوي** قائلا: "المثال بالكسر يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد، كما يقال الفاعل كذا ومثاله زيد في ضرب زيد، وهو أعم من الشاهد وهو الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، يعني أن المثال جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإثبات القاعدة، والشاهد جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإثبات القاعدة. والظاهر أن الشاهد كالمثال لا يخص بالكلام العربي، فما قال المحقق التفتازاني من وجوب كون الشواهد من التنزيل أو من كلام البلغاء ففيه خفاء كذا في الأطول. فالعمومية بالنظر إلى ذاتيتها فإن كلما يصلح شاهدا يصلح مثالا بدون العكس".[2]

[1]- المرجع نفسه، ص:61.

[2]- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات القانون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، ط1، 1996، ج2، ص: 1447.

- **الفصل الأول: آليات تبرير قواعد النحو عند علماء العرب.**

1- مفهوم الشاهد: لغة و اصطلاحا.

2- مفهوم الشواهد القرآنية.

3- مفهوم الشواهد النحوية.

4- مصادر الاستشهاد في صناعة القاعدة النحوية.

- أ- القران الكريم.
- ب- الحديث النبوي الشريف.
- جـ - كلام العرب:
  - القبائل الست والتقعيد النحوي.
  - علة الاحتجاج بالشعر.

5- أقسام الشواهد وأنواعها.

6- أغراض الاستشهاد.

7- أهمية الاستشهاد.

8- منهج النحاة العرب.

9- الفرق بين لغة الشعر ولغة النثر.

1- تعريف الشاهد :

- لغة :

جاء في معجم العين للخليل ابن **أحمد الفراهيدي** عن مادة شَهِدَ : الشَّهدْ : العسل ما لم يُعْصرْ من شَمْعِه شِهاد والواحدة : شَهْدَة وشُهْدة والشهادة أن تقول استشهَد فلانٌ فهو شهيد وقد شهد على فلانٌ بكذا شهادةً وهو شاهد وشهيد. والتَّشهُّد في الصّلاة من قولك : أشهدُ أن لا إله إلَّا اللهُ وأشهد أنّ محمَّدا عبْدُه ورسولهُ. وفلانٌ يشهدُ بالخطبة. منه . والمشهدُ : مجمع الناس والجمعُ : مشاهدٌ ومشاهدُ مكة : مواضع المناسك وقولُ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴾ البروج الآية 3

قيل في تفسيره: الشَّاهدُ هو النبي - صلى الله عليه وسلم وعلى آله - والمشهودُ هو يوم القيامة. [1]

شهد: "الشين والهاء والدال أصلٌ يدل على حضور وعلم وإعلام، لا يخرُج شيءٌ من فروعه عن الذي ذكرناه. من ذلك الشهادة، بجمع الأصول التي ذكرناها من الحضور والعلم والأعلام يقال شهد يشهد شهادة. والمشهد : محضر الناس". [2]

ويعرفه **الجوهري**: "الشهادة: خبر قاطع تقول منه: شهِد الرجُل على كذا وربما قالوا شهْدَ الرجُلُ بسكون الهاء للتخفيف. عن الأخفش وقولهم : اشهد بكذا أي احلف والمشاهدة : المعاينة وشهِدَهُ شُهُودًا أي حضره فهو شاهِدٌ وقوم شهود أي حضور، وهو في الأصل مصدرٌ وشُهَّدٌ أيضا مثل راكع ورُكَّعٌ". [3]

أما **المنجد** فيعرف الشاهد بأنه : " الذي يخبر بما شهده اللسان. ومنه قولهم ((ماله رواة ولا شاهدٌ)) أي ماله منظر ولا لسان، كلام لمن يوثق بعربيتهم يوتى به إثباتا لقاعدة من قواعد النحو وغيرها". [4]

شهد: في أسماء الله تعالى (الشهيد) هو الذي لا يغيب عنه شيئ، والشاهد: الحاضر وفعيل من الأبنية المبالغة في فاعل، فإذا اعتبر العلم مطلقا فهو العليم، وأضيف إلى الأمور الباطنة فهو الخبير، وإذا أضيف إلى الأمور الظاهرة فهو الشهيد. وقد يعتبر مع هذا أن يشهد على الخلق يوم القيامة بما علم.

---

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 174هـ)، كتاب العين، تح، عبد الحميد هنداوي، ج2، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ط1 ،1424هـ -2003م، ص: 363.

[2]- ابن الحسين أحمد، بن فارس بن زكرياء، معجم مقايس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، ص:221.

[3]- اسماعيل بن حماد الجوهري، (ت:393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان ،ط2، 977، ص:404.

[4]- كرم البستاني، المنجد في اللغة العربية والإعلام، دار المشرق، بيروت –لبنان، ط1،ص: 406.

* ومنه حديث على (وشهيدك يوم الدين) أي شاهدك على أمته يوم القيامة، ومنه الحديث (سيد الأيام يوم الجمعة، هو شاهد) أي هو يشهد لمن حضر صلاته.

وقيل في قوله تعالى (وشاهد ومشهود) أن شاهدا يوم الجمعة، ومشهودا يوم عرفة، لأن الناس يشهدونه: أي يحضرونه ويجتمعون فيه.[1]

– اصطلاحا :

يعرف الشاهد في الاصطلاح كما ورد في معجم المصطلحات النحوية والصرفية بأنه :" هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي".[2]

الملاحظ على هذا القول أن الشاهد لا بد من أن تتوفر فيه شروط الفصاحة أو لا بد أن يؤتى من مستوى عالي من الفصاحة من أجل الوصول إلى دلالة الشيء أو البرهنة عليه.

كما يعرفه صاحب كشاف اصطلاحات الفنون بأنه: " الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم وهو أخص من المثال".[3]

حصر الشاهد عند التهانوي في إثبات القاعدة فهو الدليل القاطع الذي يبين حدوث الشيء ويكون إما من القرآن الكريم أو السنة أو كلام العرب شعره ونثره .

أما الشاهد عند **الشريف الجرجاني** في اصطلاح القوم عبارة كما كان حاضرا في قلب الإنسان وغلب عليه ذكره فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد العلم و إن كان الغالب عليه الوجد فهو شاهد الوجد و إن كان الغالب عليه الحق فهو شاهد الحق.[4]

فالشاهد هو كل ما كان حاضرا ونعني به الدليل والبرهان الذي نتوصل به إلى نتائج مطلقة ويصاغ من أجل إثبات صحة فكرة أو رأي ما وبهذا لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره هو الذي يساعدنا على تأييد قاعدة نحوية وضعها النحاة.

ويعرفه **محمد حسن جبل**: "يراد بالشاهد هنا ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية".[5]

---

[1]– ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: محمود محمد الطناحي، طاهر أحمد الزاوي، المكتبة الاسلامية، ط1، 1383هـ-1963م، ج 2، ص:513.

[2]– محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: 119.

[3]– محمد علي التهانوي، كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم، ص: 1002.

[4]– علي الجرجاني، التعريفات، ص: 139.

[5]– محمد حسن جبل، الإحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالته، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت، ص: 51.

يعرفه **علي القاسمي**: "الشاهد في اللغة العربية مشترك لفظي ذو معاني متعددة يهمنا منها في هذا المقام معنيات تناسل ثانيهما من أولهما بالاستعمال المجازي وهما".

أ- الشاهد "عاقل وجمعه الشهود والأشهاد والشهداء" فمثلا الذي يخبر القاضي بما رأى أو علم.

ب- "غير عاقل وجمعه الشواهد"، الدليل وفي صناعة المعجم يتألف هذا الدليل عادة، من جملة مقتبسة من مختار النثر أو الشعر لتوضيح معنى اللفظ واستعماله، أو لدعم الرأي أو القاعدة أو نحوها.[1]

2- مفهوم الشواهد القرآنية :

ويقصد بها تلك الآيات القرآنية التي توصل بها الفقهاء إلى استخلاص الأحكام والتدليل عليها والتي اعتمد عليها اللغويون العرب في أثناء ت قعيد اللغة وسن قوانينها حيث يمثل القران الكريم اللغة المثالية الرفيعة التي فهمها الجميع، وأوثق نص لغوي في العربية.[2]

بمعنى أن الشواهد القرآنية ما هي إلا آيات وقراءات احتج بها النحاة من كتاب الله عز وجل ، لبيان أو توضيح مسألة نحوية تتعلق بالنحو، وتعد أوثق الشواهد لما لألفاظ القران الكريم من إعجاز وبيان، ومصدره الوحي الإلهي الذي يعجز اللسان في الإتيان بمثله، فهو المصدر الأول الذي يستقي منه المسلمون أحكام دينهم وقواعد أخلاقهم .

كما يعرفها **يحي عبد الرؤوف** جبر بأنها :"الشواهد المقتبسة من القرآن الكريم بما في ذلك القراءات المختلفة حتى الشواذ منها، ويعد القرآن الكريم في مقدمة أنواع الشواهد وأعلاها رتبة ، لأنه دون شك أفصح الكلام وأولاه بالأخذ والاطمئنان إلى صحته وعدم تحريفه.[3]

3- مفهوم الشواهد النحوية :

وتأتي في المرتبة الثانية بعد الشواهد المعجمية من حيث العدد ، ونقصد بها ما جيء به من كلام العرب شاهدا لعامل نحوي أو لأثر إعرابي أو علامة بناء أو إعراب أصلية كانت أم فرعية ونحو ذلك مما يقوم عليه النحو العربي وأصوله، وأوجه الخلاف في مسائله وقضاياه بين المدارس المختلفة، ويستوي في ذلك الشاذ النادر والقياس المطّرد.[4]

---

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان، ناشرون، ط 1، 2008، ص:715.

[2]- مسعود غريب، الشاهد الشعري عند الزمخشري، في كتابه المفصل والكشاف دراسة في المستويات اللسانية، رسالة دكتوراه، إشراف أحمد جلالي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 16.

[3]- يحي عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، 1992، ص: 267.

[4]- المرجع نفسه، ص: 266.

"وهي الأبيات الشعرية العربية الفصيحة الموثقة التي استقى منها النحاة قواعدهم وأحكامهم المنضبطة، فمن خلال هذه الأشعار استنبط بها النحاة القدماء القواعد والسنن التي تضبط اللفظ والتراكيب".[1]

وقد صيغة الشاهد النحوي لضبط القواعد النحوية المختلفة و تأييد مختلف المسائل وكان لا بد من توظيفه في الدراسة اللغوية لما يضفي من بريق متناسق على القاعدة النحوية.

يعرفها **عبد الرحمان ابن معاضة الشهري** بقوله: "شواهد النحو في كتب التفسير مااستشهد به المفسرون من الشعر في بيان تركيب أو بنية، لبيان قاعدة أو تأكيدها، أو ايراد ما استثني أو خرج عنها أو توجيه ماجاء مخالفا لها، ونحو ذاك مما درس في مصنفات النحويين بشكل واسع".

وقد اشتملت كتب التفسير على عدد كبير من الشواهد النحوية، بل لا أكون مخطئاً إن قلت ان كتب التفسير والمعاني قد اشتملت على جل شواهد النحويين التي رويت ونقلت في مصنفات النحويين، وعلى رأسها شواهد (الكتاب) لسبويه.[2]

4- مصادر الاستشهاد في صناعة القاعدة النحوية :

حصرت المصادر التي استنبط منها اللغويين مادتهم اللغوية في ثلاثة أنواع هي: القر آن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب يقول السيوطي: " واعني به ما ثبت في كلام يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم و آله – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت". [3]

أ- القرآن الكريم :

هو أول المصادر وأعلاها رتبة لما يحمله القر آن الكريم من فصاحة وإعجاز يعرفه **الزركشي**: " القرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف و تشديد وغيرها".[4]

[1]- عاطف طالب الرفوع، الإحتجاج بشعر امرئ القيس في النحو العربي، الأكاديميون، عمان-الأردن، ط1، 1433هـ، 2012م، ص: 17.

[2]- عبد الرحمان بن معاضة الشهري، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط1، 1431هـ، ص: 72.

[3]- جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) الإقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ 1998م، ص: 24.

[4]- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، ط3، 1980م، ص: 226.

" فالقرآن المذكور هو كلام الله عز وجل ، أنزله لعباده على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وهو أفصح كلام على الإطلاق لأنه من رب العزة لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، معجز في أسلوبه وبيانه وفكره وفي كل جانب يخطر على بال البشر".[1]

وقد اعتبروه في أعلى درجات الفصاحة وخير ممثل للغة العربية المشتركة ، ولذا وقفوا منه موقفا موحدا فاستشهدوا به، وقبلوا كل ما جاء فيه ولا يعرف أحد من اللغويين قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتخطئة.[2]

ويقول الراغب **الأصفهاني** في كتابه المفردات مبينا قيمة اللفظ القرآني : " ألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته، وواسطته ، وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء ... واليها مغزع حذاق الشعراء والبلغاء ... وما عداها ...كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة ".[3]

ولذلك وقفوا على الاستشهاد بكلام الله عز وجل لأنه أبلغ كلام نزل من السماء على خير العباد هداية للناس إلى الطريق المستقيم فهو النص المنزه عن الخطأ، لا يستطيع أي كان أن يأتي بمثله لما فيه من إعجاز و بيان فهو : "كلام الله تعالى المنزل على – سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم – باللفظ العربي المنقول إلينا بالتواتر والمكتوب في المصاحف والمبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس".[4]

يقول **السيوطي**: " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتر أم أحادا أم شاذا وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشادة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا".[5]

يقول **البغدادي** صاحب الخزانة: "فكلامه– عز اسمه – أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بتواتره وشاذه".[6]

لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب وأصح منها نقلا، وأبعد منه عن تحريف مع أنه نزل بلسان عربي مبين وعلى كثرت المعارضين والمعترضين لم يتعرض أحد من العرب وقت نزول القرآن لعربيته من قريب أو بعيد، بل أثر عنهم انبهارهم به واقرارهم بما وصل اليه من دراجات في البيان تنقطع دونها أعناق البلغاء والفصحاء، فتناهوا عن سماعه وتداعوا إلى اللغو فيه حذر التأثر به ...، وأقر النحاة بأن كلام الله أجري على كلام العباد فكلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون ومن هنا ظهرت شواهد

---

[1]– عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط1، 1429هـ– 2008م، ص: 44.

[2]– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص: 17.

[3]– الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داودي، دار القلم دمشق، ط4، 2009من ص: 54.

[4]– زكي الدين شعبان، أصول الفقه الإسلامي، ط2، مطابع دار الكتب، بيروت، 1971م، ص: 33.

[5]– جلال الدين السيوطي (911هـ) الإقتراح في علم أصول النحو، ص: 24.

[6]– عبد القادر البغدادي (ت:1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1030–1093، ج1، ص:9.

القرآن الكريم في كتب النحو منذ سبويه وكان سبويه يريد شواهد القرآن الكريم مقرونة في الأغلب الأكثر بما ورد عن العرب من شعر أو نثر، مبتدئاً حينا بالقرآن، وحينا بالشعر أو النثر، وحينا بأمثلة يقيسها عن ماصح عن العرب.[1]

ب– الحديث النبوي الشريف :

هو ثاني مصدر من مصادر الاستشهاد عند العرب ويراد بالحديث الشريف أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه وقد تشمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضا كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز . والذي جعل بعض اللغويين النحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم، فيحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية.[2]

"إذا أطلق لفظ (الحديث) أريد به ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول ، أو فعل، أو تقرير، أو صيغة حلقية أو خلقية. وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو تابعي، ولكن الغالب أن يقيد إذا ما أريد به غير النبي صلى الله عليه وسلم ".[3]

خير الكلام ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقارن كلامه بأي كلام محضى، فهو سنة نبينا بعد كلام الله عز وجل وهذا ما جعل الصحابة والتابعين تمشي على منواله ، فالحديث النبوي قاعدة لا بد من الاحتجاج بها لما لأقوال النبي من نصح وإرشاد وفصاحة وبلاغة في القول.

" وأنا ذاكر بعد هذا فنا آخر. من كلامه صلى الله عليه وسلم وهو الكلام الذي قل عدد حروفه وكثر عدد معانيه وجل عن الصنعة ونزه عن التكلف".[4]

وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيرا ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظا ولا أقوم معنى ، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم بدراوة الأشعار خاصة ، انصرافا استغرق جهودهم فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية ، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل، كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر.[5]

---

[1]– انظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت –لبنان، ط1، 1407هـ–1987م، ص: 33.

[2]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت –دمشق، ط1، 1407هـ –1987م، ص: 46.

[3]– محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، ط2، 1408هـ–1988م، ص21.

[4]– الجاحظ (ت:255هـ) ، البيان والتبيين ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي –القاهرة ط7، 1418هـ – 1998م ج7، ص16–17.

[5]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 46.

وأما الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد جوّزه ابن مالك وتبعه الشارح المحقق في ذلك ، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم. وقد منعه ابن الضائع وأبو حيان، وسندهما أمران :

أحدهما أن الأحاديث لم تنتقل كما سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما رويت بالمعنى.

وثانيهما أن أئمة النحو والمتقدمين من المصريين لم يحتجوا بشيء منه.

ورد الأول – على تقدير تسليمه – بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب ، وقبل فساد اللغة وغايته تبديل لفظ بلفظ. ويصح الاحتجاج به،فلا فرق على أن اليقين غير شرط بل الظن كاف.

ورد الثاني بأنه لا يلزم من ع دم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحو في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت كما صنع الشارح المحقق.[1]

ج– كلام العرب:

يعد المصدر الثالث من مصادر الاستشهاد بعد كتاب الله وسنة نبيه ومعناها ما يصلح شاهدا من أشعار العرب وأقوالها في زمن الفصاحة فهو: " المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب ، والمقصود به ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن". [2]

وينقسم كلام العرب إلى قسمين:

كلام منظوم، وهو الشعر، وكلام منثور وهو الشعر وما يدخل تحته من خطب وأمثال وحكم وأقوال مأثورة ويدخل فيه أيضا كلام أهل البادية ممن لم يخالطوا الأعاجم، ولم يسكنوا الحضر ولم تضعف ملكتهم ولم تنتقد ضعيف اللغة.[3]

يقول السيوطي :" وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[4] .

احتج بالكلام العربي ضمن مستويين هما الشعر والنثر وذلك من أجل استنباط القواعد وضبط القاعدة النحوية ولكن المطلع على الكتب النحوية يلاحظ اعتماد أصحابها على الشعر باعتباره الدعامة الأولى لهم .

فالشعر: كلام موزون فصيح مقفى، وهو صورة صادقة تنبض بالحياة لما كان عليه الإنسان العربي والجاهلي، الذي أصبح البيان والبلاغة والفصاحة طبعا يجري به لسانه مع كل واقعة ونازلة، فلم يدع صغيرة ولا كبيرة إلا طرقها بألفاظ

[1]– عبد القادر البغدادي (ت:1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص: 09-10.

[2]– محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص: 57.

[3]– أنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية "، دار النشر للجامعات، القاهرة –مصر، 1428هـ– 2007م، ص: 136.

[4]– جلال الدين السيوطي (ت911 هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 33.

أعذب من الماء السلسبيل، وصور أصفى من زرقة السماء، وتشبيهات أبدع من الخيال؛ لذا قال الحبيب المصطفى: "إن من البيان لسحرا، وإنّ من الشعر لحكما".[1]

أما الشواهد النثرية فتشتمل على نوعين من المادة اللغوية:

أحدهما: ماجاء في شكل خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة، وهذا يعد من آداب العرب الهامة ويأخذ في الاستشهاد به من مدانة الشعر وشروطه.

وآخرهما: مانقل عن بعد الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في حديهم العادي، دون أن يتحقق له من التأنق والذيوع مثل ما تحقق للأول.

وقد وضع اللغويون شروطا تشمل الزمان والمكان بالنسبة لهذا النوع من المادة أما من ناحية الزمان، فقد حددو نهاية الفترة التي يستشهد بها بآخر القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار، وآخر القرن الرابع بالنسبة لعرب البادية.

وأما المكان فقد ربطوه بفكرة البداوة والحضارة، فكلما كانت القبيلة بدوية أو اقرب إلي حياة البداوة كانت لغتها أفصح، والثقة فيها أكثر وكلما كانت متحضرة أو أقرب إلي حياة الحضارة كانت لغتها محل شك ومثار شبهة، ولذلك تجنبوا الأخذ عنها.[2]

يقول ابن **رشيق القيرواني** :"وكلام العرب نوعان منظوم ومنثور ولكل نوع منهما ثلاث طبقات جيدة ومتوسطة، ورديئة فإذا اتفقا الطبقات في القدر وتساويا في القيمة ، ولم يكن لأحدهما فضل على الأخرى كان الحكم للشعر ظاهرا في التسمية، لأن كل منظوم أحسن من كل منثور، من جنسه معترف الع دة".[3]

هذا ما يطلق عليه في دراسة ال لغويين والنحاة أنه "كلام العرب" وقد اعتمد على ذلك علماء اللغة اعتمادا أساسيا في استنباط القواعد والاحتجاج لها ويصرف النظر حاليا عن الزمن الذي حدد لذلك والقبائل التي أخذ عنها – فسيأتي هذا – فإن المهم أن يقرر أولا أن الشعر ذو مستوى خاص فرضه عليه فنه لما يشتمل عليه من إيقاع وموسيقى ووزن وقافية ، ولأنه يتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر إحساسا غير عادي فيطلقه حينئذ غنا ء

[1]– عاطف طالب الرفوع، الإحتجاج بشعر امرئ القيس في النحو العربي، ص: 22.

[2]– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 50.

[3]– ابن قتيبة (ت:276)، الشعر والشعراء، تح: مفيد قميحة ومحمد أمين الضناوي دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط 1، 1421هـ –2000م، ص: 09.

شعريا منغما وذلك خلاف النثر الذي يتخذ وسيلة لحياة الناس في التعامل والتفاهم وهو بماله عن انسياب وطلاقة وموضوعية يصلح للمحادثة والخطابة وعرض الأفكار.[1]

- **القبائل الست والتقعيد النحوي :**[2]

إن الجهود التي قدمها الخليل ورصدها سبويه في الكتاب تعد الحلقة الأولى في سلسلة المعرفة للدرس النحوي المعروف، وقد قامت تلك الجهود على تفكير الخليل في وضع علل النحو وعامله، يقول: "إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله، واعتللت عندي... فإن سنحت لغير علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فاليأت بها".

فقد وضع الخليل مجموعة من القواعد والقوانين على ضوء نظرية العامل، وضعها للأجيال لتتعلم العربية، ولكنه لم يغلق الباب لتكون علله وحدها السبيل، أو السبيل الوحيد، لتعلم العربية وقوانين النطق بها، فترك لغيره أن يعلل بما يراه وأن يستنبط قواعده وقوانينه التي يمكن أن يعلل بها الظواهر اللغوية في العربية معبرا عن ذلك بتواضع العالم وثقته التي ليس من اليسير أن تجدها في غيره منذ يومه إلى يومنا هذا.

يسود بين الباحثين منذ زمن بعيد أن الخليل بن **أحمد الفراهيدي** قد اعتمد لتقعيد العربية لهجات عدد القبائل العربية التي كان يرى أن لها لهجاتها كانت تخلوا من اللحن لبعدها عن الاحتكاك بغير العرب أو العرب ، الذين كانوا يجاورون من لسانهم غير عربي، سواء أكان ذلك في الحياة اليومية، أم في العبادة كما كان يفعل سكان نجران الذين هم نصارى يتعبدون بالسريانة .

فترد عدة قوائم تعد د القبائل التي تجتمع فيها الصفات التي يجب أن تتوافر في من تؤخذ عنهم عربية التعقيد والقياس، أشهر هذه القوائم وأكثرها انتشارا بل أكثرها وأقواها اعتمادا نحصرها عد في القبائل : أسد وتميم وقيس وهذيل وبعض كنانة وبعض الطالبين مع الدفاع عن كل قبيلة وسبب اختيارها في هذه القائمة دفاعا يعتمد على المكان الذي كانت تعيش فيه.

ولكننا لم نعثر على أي نص قديم يحقق هذا الزعم، فمن المعلوم أن الخليل ابن أحمد تكلم العربية سليقة، ورحل في بوادي العرب مستزيدا متعلما من العرب الأقحاح، وناقلا بوعي العالم ما سمع منهم، ولكنه لم يقل مطلقا أنه وضع تحديدا مكانيا لأخذ اللغة في مرحة التقعيد ولم يرو عنه أنه قد وضع معايير مكانية تحدث القبائل التي يأخذ

[1] – محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص: 114.

2- خليل أحمد عمايرة، التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل، عمان – الأردن، ط1، 2004، ص: 18.

بلسانها، فقد قامت علل النحو في عقله، وصنفها بطريقته الخاصة، بعد أن كان قد طاف في الجزيرة العربية ورحل إلى بوادي الحجاز، ونجد، يستمع ويروي ويفكر ويصنف.

➢ **علة الاحتجاج بالشعر** :

إن للشعر شأوا كبيرا، ودورا عظيما في الاحتجاج والاستشهاد وعليه التعويل والتأويل.

يقول **ابن نباتة** :" من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه والحجج لا تؤخذ إلا منه " ، وليس ذلك إلا لأن الشعر أفصح ما نطقت به العرب لما يتصف به من متانة الرصف، وجودة التعبير وجزالة الألفاظ والتراكيب.

وقد عدَّ الشعر "عمود أدلة النقل فهو ما يزال" من أهم المصادر التي اعتمد عليها العلماء العرب في تقعيد قواعد اللغة العربية ويقول **محمد عيد:**" إن الشواهد تنزع من الشعر ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القران وأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم ".[1]

5- أقسام الشواهد وأنواعها :

تنوعت الشواهد في المعاجم العربية حسب السياق التي نظرت إليه وحسب الموضوع الذي تعالجه :

1) الشواهد الصرفية :

تعرض كثيرا للمفسرين مسائل من الصرف أثناء تفسيرهم للمفردات القرآنية يعالجونها بمناهج مختلفة فمنهم من يتعرض لها باختصار ومنهم من يطيل الوقوف عندها والاحتجاج لما يذهب إليه من الرأي بشواهد الشعر الصرفية .[2]

2) الشواهد الصوتية :

تعرض المفسرون في كتب التفسير لقضايا صوتية كتسهيل الهمز وتحقيقه والإدغام ، والإمالة وغير ذلك من الظواهر الصوتية. ويوردون الشواهد الشعرية التي تشهد لما ذهبوا إليه، وفي المقصودة بالشواهد الصوتية.[3]

3) الشواهد الفقهية :

الأدلة الفقهية هي الشواهد المقتبسة من القران الكريم والحديث النبوي الشريف وقد يستخدم الأصوليون كثيرا من الشواهد المستمدة من شعر العرب ونثرهم للتدليل على معاني ألفاظ القران الكريم والحديث النبوي الشريف .[4]

[1]- عاطف طالب الرفوع، الإحتجاج بشعر امرئ القيس، ص: 23-24.

[2]- عبد الرحمان بن معاضة الشهري، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم، ص: 76.

[3]- المرجع نفسه، ص: 78.

[4]- علي القاسمي، معجم الإستشهادت، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ط1، 2001، ص: 21.

4) الشواهد البلاغية :

شواهد البلاغة شواهد بالمعنى الدقيق فكثير منها يعد أمثلة للقواعد التي وضعها البلاغيون.[1]

هي كل مااستشهد به المفسرون من الشعر لتوضيح وبيان مسألة بلاغية، وشواهد البلاغة لا تعد شواهد بالمعنى الاصطلاحي الدقيق، فكثير منها قد ورد في باب التمثيل للقواعد التي وضعها البلاغيون. وقد عني المفسرون بالشواهد البلاغية، وأوردوا كثيرا منها في مواضع متفرقة من تفاسيرهم، وبعضهم كان أكثر عناية بها من غيره كالزمخشري في "الكشاف" الذي أشار في مقدمة تفسيره إلى أهمية علم البلاغة للمفسر، والحاجة الماسة الى تعلمه لفهم كتاب الله، وقد شنع على من يتصدى للتفسير وهو غير بصير بهذا العلم.[2]

5) الشواهد المعجمية :

تعد صناعة المعجم العربي أقدم الصناعات المعجمية في العالم وأغناها وأرقاها ونشأت المعجمات العربية في بادئ أمرها وسيلة لفهم مفردات القران الكريم والحديث النبوي الشريف ثم تطورت لتغطي لسان العرب برمته واتبع المعجميون العرب الخطوات العلمية في تصنيف معاجمهم أي جمع المادة اللغوية أولا ، ثم اختيار المداخل وترتيبها وفق ترتيب محدد، وإعطاء المعلومات الدلالية والنحوية والصرفية والصوتية والإملائية والأسلوبية عنها.[3]

6) الشواهد اللغوية:

وهي ما استشهد به المفسرون وأصحاب الغريب والمعاني من الشواهد الشعرية في استعمال لفظة ما، من حيث علاقة اللفظ باللفظ وما يتعلق به من موازنات، أو من حيث علاقة اللفظ بالمعنى وهو ماعني به أصحاب المعاجم، أو من حيث علاقة اللفظ بالاستعمال ويشمل ماصنعه علماء اللغة من دراسات للمتن تدور حول الغريب، والدخيل والموضوع، نحو ذلك.[4]

7) الشواهد المتعددة الأغراض:

وقد يستخدم الشاهد الواحد في أغراض مختلفة ومن الأمثلة على ذلك بيت الشعر التالي:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَ أَبْنَاءُ الرِجَالِ الأَبَاعِدْ.

[1]- عبد السلام محمد هارون، معجم شواهد العربية مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1664هـ -2002م، ص:11.

[2]- انظر: عبد الرحمان بن معاضة الشهري، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم، ص: 81.

[3]- علي القاسمي، معجم الإستشهادات، ص: 19.

[4]- عبد الرحمان بن معاضة الشهري، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم، ص: 69.

إذ يستشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر ويستشهد به البلاغيون في باب التشبيه، ويستشهد به الفقهاء في أمر الوصية، ويستشهد به الفرضيون من الفقهاء في توزيع الميراث على أبناء الأبناء ومن الطريف أن هذا البيت لم ينبه أي من اللذين يستشهدون به إلى قائله.[1]

6- أغراض الاستشهاد :

للشاهد اللغوي غرضين أساسيين هما :

يحتج بالكلام العربي لغرضين : غرض لفظي يدور حوله صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف ، وغرض معنوي لا علاقة له باللفظ والظاهر أن فريق من العلماء حجر واسعا فاسقط الاحتجاج بكلام الإسلاميين والمولدين في اللفظ والمعنى جميعا، ولم يلتفت الجمهور إلى هذا التحج ير لعمقه وبعد هعن طبيعة الحياة ، بل قصروا الاحتجاج بكلام المولدين على المعاني فقط واحتجوا بكلام القدماء في اللفظ والمعنى.[2]

7- أهمية الاستشهاد :

للشواهد أهمية كبيرة في الدراسات اللغوية أهمها :

الشواهد العربية ذخيرة لغوية ثمينة لما لها من قيمة لغوية وأهمية أدبية وفكرية وحضارية كبيرة ولا شك ان معجما لهذه الشواهد يسهل كثيرا من قراء العربية والباحثين فيها عناء التفتيش عن قائل الشاهد ومصادره.[3]

وتقوم الشواهد بتنمية ملكة الدارس وتوسيعا لآفاقه في إدراك أحوال أمته لكون هذه الشواهد مصورة أحوال مجتمعات أصحابها اصدق تصوير لا تجده -بهذه الدقة والصفاء- حتى في كتب التاريخ نفسها وهي متى استوعبت أعود على الملكات من كثير من القواعد المحفوظة والتعليلات المكلفة وجنبت الدارس الأقوال المرجوحة والمذاهب الضعيفة مختارا ما تبنت صحته على الامتحان.[4]

وللشواهد دور كبير في توضيح الرؤية والمنهج قال **ابن جني**: " إذا قام الشاهد والدليل وضع المنهج والسبيل " ويقول في موضع أخر : "من عرف انس ومن جهل استوحش ".[5]

الشواهد ضرورة من ضروريات المحافظة على اللغة.[6]

---

[1]- علي القاسمي، معجم الإستشهادات، ص: 21.

[2]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص:14.

[3]- إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1، 1417هـ - 1996م، ص: 7.

[4]- سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، دط. 1424هـ - 2003م، ص: 4.

[5]- ابن جني (ت:396هـ) ، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة، ج1، ط2، ص: 12.

[6]- صالح بلعيد، في أصول النحو - دار هومة- الجزائر، دط، 2005م، ص: 129.

الشاهد يقدم الحجة بحيث يكون السامع أو القارئ أكثر استعدادا لقبوله إما لإيمانه بصاحب الشاهد أو تعظيمه إياه، كما لو كان الشاهد مقتبسا من القران الكريم ، او الحديث النبوي الشريف أو مقتطفا من أقوال الكتاب المبدعين والشعراء المفوهين والمفكرين المرموقين ومشاهير الساسة والقادة ممن يعترف بفضلهم ويقر بعلمهم ويتفق على أصالة تفكيرهم.[1]

وقد تنبه إلى أهمية الشاهد كثير من الأدباء منهم **أبو هلال العسكري** الذي قال : "...ثم إني رأيت حاجة الشريف إلى شيء من أدب اللسان بعد سلامته من اللحن، كحاجته إلى الشاهد والمثل ، والشدرة والكلمة السائرة فإن ذلك يزيد المنطق تفخيما ويكسبه قبولا، ويجعل له قدرا في النفوس وحلاوة في الصدور وإنما هو في الكلام كالتفصيل في العقد والتنوير في الروض والتسهيم في البرد ...".[2]

والحاجة إلى الشواهد في اللغة العربية ملحة حتى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها في أي من المجالات السابقة لان ذلك يترتب عليه فساد في الأحكام الدينية بالإضافة إلى الفساد اللغوي كما ذكرنا من قبل.[3]

وقد أورد **أبو هلال العسكري** في كتابه "الصناعتين" قائلا: "وهذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين، وهو أحسن مايتعاطى من أجناس صنعت الشعر ...، ومجراه مجرى التذييل لتوليد المعنى وهو أن تأتي بمعنى ثم تؤكده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأول والحجة على صحتها".[4]

8- منهج نحاة العرب :

إن الغاية التي نشأ النحو العربي من اجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ قد فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا . ولعل أحسن تلخيص لموقف النحو العربي من هذه الناحية المعيارية هو قول ابن مالك في ألفيته: "فما أبيح افعل ودع ما لم يبح".

والتفريق هنا بين نحو تعليمي وأخر علمي تفريق تقضي به طبيعة اختلاف المنهج بينهما فالنحو التعليمي يعطي القواعد ويحتم مراعاتها والنحو العلمي يستقرئ الأمثلة ويستنبط منها القواعد فلأول قياسي والثاني استقرائي ، والأول معياري والثاني وصفي ، والأول قاعدة تراعي والثاني بحث يسجل وصف اللغة أثناء عملها في مرحلة من مراحل

[1]- علي القاسمي، معجم الإستشهادات، ص: 25 .

[2]- أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، تح: أحمد عبد السلام ومحمد سعيد بن نسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان،ج1،ط1، 1408هـ - 1988م، ص: 9-10.

[3]- محمد حسن جبل، الإحتجاج بالشعر في اللغة، ص:51.

[4]- أبو هلال العسكري، (ت: 395هـ)، "الصناعتين: الكتابة والشعر"، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط2، 1409هـ - 1989م، ص: 470.

وجودها. ومن المتفق عليه أن المعيارية تؤدي اجل الأدوار في حجرة الدراسة وفي اكتساب الطفل للغة في أسرته ولا يمكن الاستغناء عن مراعاتها في هاتين الحالتين إذ يلعب الصوغ القياسي اخطر دور في بناء لغة الفرد. [1]

ولكن المعيارية إذ تصل إلى القاعدة تقف عندها وتلزمها وتبطل بها كل بحث لا حق لها يؤدي إلى التعديل أو التحويل فالقاعدة لدى المعيارية غاية في نفسها وقانون ذو سلطة توجب وتجيز وتمنع الناس أمام هذه السلطة رعايا يطيعون.

ومن هنا سمحت الصيغة المعيارية لمنهج النحو أن تتح جر دراسته على صورتها بعد أن اكتملت لها القواعد وظهر قول بعضهم : "إن النحو نضج حتى احترق وتوقف البحث في النحو ليدور المتأخرون من طلابه في حلقة مفرغة ليس لهم فيها نشاط إلا التعليق على أقوال المتقدمين أما الوصفية فاللغة أمامها جهاز متحرك يخضع للوصف في إحدى مراحله؛ ولكنه يتطور ويتحرك مع الزمن فيحتاج بعد تطوره إلى تحدد وصفه في حالته الجديدة . وبهذا لا يسمح المنهج الوصفي للنحو أن يتجمد في مكانه محاولا أن يوقف تطور اللغة ويجمدها على حالها و هيهات فإن القوانين الاجتماعية أقوى من قواعد النحو ومن أماني رجال النحو. [2]

9- الفرق بين لغة الشعر ولغة النثر: [3]

إذا اختلفت عبارتان وقد أفهمتنا معنى واحد فالفرق بينهما منوط بالأسلوب لا محالة وأول ما يميز أسلوب عن أسلوب هو تفضيل طريقة تركيبية على طريقة تركيبية أخرى . أضف إلى ذلك أن الطرق الأسلوبية تكشف عن الكثير من المميزات المزاجية لأصحابها حتى يمكن من خلال الأسلوب أن نحدد الشخصية ولقد قال بعض النقاد: "إن الأسلوب هو الرجل نفسه . وإذا كان الأمر كذلك فليس من الممكن أن تتحدد الشخصية ويختلف الأسلوب ولا أن يعرف الرجل الواحد بأسلوبين مختلفين في وقت معا".

وإذا صح أن لكل رجل أسلوبه . فمن الصحيح أن لكل جنس من أجناس الأدب أسلوبه فالنثر العلمي أسلوب وللنثر الأدبي أسلوب أخر ، وأسلوب القصة غير أسلوب المقالة، وكل هذه الأساليب تختلف عن أسلوب المقامة، وكذلك يختلف الشعر عن جميع ما سبق ولا يعود اختلاف الشعر عن النثر إلى الأسلوب فقط وإنما يعود كذلك إلى الاختلاف في الخصائص التركيبية نحويا وصرفيا، إن الخروج عن جادة التراكيب القياسية للغة يؤدي إلى الغموض ولا يقع التسامح إلا بالنسبة إلى المجانين والشعراء.

---

[1]- انظر: تمام حسان، إجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م، ص: 13.

[2]- انظر: المرجع نفسه، ص: 14.

3- انظر: تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1460هـ - 2000م، ص: 76-77-78-79.

ولقد فرض الشعر على نفسه القيود التركيبية والشكلية وزنا وقافية وغير ذلك مما حتم على الشعر أن يلجأ إلى التوسع في المعنى بالاعتماد على الدلالة الانطباعية والتوسع في الصرف والنحو لضرورة وغير ضرورة لأنه لولا هذه الحرية الصرفية والنحوية ما أمكن مع قيود الشعر أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني ومن هنا رأينا الشعراء يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر من لغة النثر .

وهل يقبل في النثر أن يختلف إعراب التابع عن إعراب المتبوع كما في قول **امرئ القيس** :

كأن ثبيرا في عرانين وبله ** كبير أناس في بجاد مزمل

أو قول **الفرزدق** :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع ** من المال إلا مسحتا أو محلفُ

وهل يقبل في النثر أن يتقدم المعطوف على المعطوف عليه كما ورد في قول الشاعر :

ألا يا نخلة في ذات عرق ** عليك وحمة الله سلام

ومغزى هذا أن للشعر لغة خاصة به أوضح ما يميزها هو الترخص في القرائن حين يكون المعنى هو الذي يقتضي القريحة وليس القريحة هي التي تقتضي المعنى أي ان القرنية التي يمكن الترخص فيها من قبل صاحب السليقة من الشعراء إنما هي القريحة الفائضة بعد ان يستوفى المعنى بواسطة قرائن أخرى غيرها.

" قال **ابن جني** فيما ينفرد به العربي من اللفظ لا يسمع من غيره ما يوافقه ولا ما يخالفه: انه يجب قبوله إذا اثبت فصاحته لأنه إما أن يكون شيئا أخذه عمن نطق به بلغة قديمة لم يشاركه في سماع ذلك منه احد ... أو شيئا ارتجله ، فإن العربي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعت تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه فقد حكا عن رؤية وأبيس إنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها" ، لقد كان من السهل على النحاة نسبه أن يستخرجوا القواعد من اللغة الأدبية.

▪ الفصل الثاني: نماذج تطبيقية حول الشواهد النحوية من المدوّنة.

1- نماذج تطبيقية من الشواهد القرآنية.

2-نماذج تطبيقية من شواهد الحديث النبوي.

3- نماذج تطبيقية من كلام العرب:

أ- نماذج تطبيقية من الشواهد الشعرية.

ب- نماذج تطبيقية من الشواهد النثرية.

* دراسة موازنة بين الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية.

4- القيمة العلمية للمدوّنة (كتاب الجمل في النحو للزجاجي).

1- نماذج تطبيقية من الشواهد القرآنية: [1]

ورد في باب البدل قول **الزجاجي** :" فأما بدلُ الشيء من الشيء وهُما لِعَيْنٍ واحِدَةً، فتقولُ:

"جَاءَنِي أَخوك زيْدٌ" ، ترفعُ "الاخَ" بِفِعْلِه، و "زَيدٌ": بَدَلٌ منه، وهما لِعَيْنٍ واحدة. وهذا بدلُ المعرفة من المعرفة. ونظيره قول الله عز وجل: ﴿**اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ .صِرَاطَ الَّذِينَ**﴾ الفاتحة 6-7

فالشاهد منه :" الصِّراطُ " الثاني بدل من الأول، وهما معرفتان.

ورد في باب الحروف التي تنصبُ الاسم وترفع الخبر قول **الزجاجي** وَالوجْهُ الثّالِثُ منْ وُجوهِ الرفع في المعْطُوفِ في قولِك: "إنَّ زيْدًا قائِمٌ وَعَمْرٌو **"**، ترفعُهُ بالابتداءِ، وتُضْمِرُ الْخَبرًا، فيكونُ التقديرُ : "إنَّ زيْدًا قائِمٌ وعَمْرٌو قَائِمٌ "، فَتُضْمِرُ الْخَبَرَ لدلالة ما تقدم عليه. قال الله عز وجل: ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ التوبة الآية 3.

فالشاهدُ منه : **"**رسول **"** برفعه ونَصْبه. فَمَنْ نصبه عطفه على " الله " عز وجل ومن رفعه فعلى ثَلاثَةِ أوْجُهٍ :

علَى موْضِع "إنَّ " قَبْلَ دُخولِها.

وعلى المضْمر في "بَرِيء".

وعلى الابتِداءِ وإضْمارِ الْخبر.

في حين ورد في باب اسمِ الفاعل عند **أبو القاسم الزجاجي** في قوله : فإنْ عَطفْتَ على الاِسْمِ المخفوضِ بِاسمِ الفاعلِ اسْمًا جازَ في المعطوفِ الخفضُ والنصبُ كقولِك :" هذا ضارِبُ زيْدٍ وعَمْرٍو "عَطْفًا على" زَيْدٍ" "وهذا ضَارِبُ زيْدٍ وعَمْرًا "تنصبُه بإضمارِ فعلٍ تَقْديْرُهُ "ويَضْرِبُ عَمْرًا ".قال الله عز وجل : ﴿ **وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا** ﴾ سورة الأنعام الآية 96

أما موطن الشاهد فيه : فنصب "الشمسَ" وذلك بإضمارِ فِعْل.

إلا أنه ورد في بابُ الْعَدد من قول **الزجاجي**، أما عددُ المذكر ما بين الثلاثةِ إلى الْعشرةِ بِالهاءِ. وعدد المؤنثِ الثلاث إلى العشرِ بغير هاءٍ.تقول:" عِنْدِي خَمْسةُ رِجالٍ/، وعَشْرةُ أثوابٍ وسَبْعُ جُبَّاتٍ ، وخَمْسُ نِسْوةٍ وعَشْر جَوارٍ" ، وكذلك ما أشبهه. قال الله عز وجل: ﴿ **سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا** ﴾ الحاقة الآية 7.

فالشاهد فيه (السَّبعِ)حيث حذف الهاء فيها وأثبتَها في (الثَّمانية)،] لأن (الليلةَ) مؤنثة، و(اليوم) مذكر.

أما في باب من المفعول المحمول على المعنى ، فقد استشهد **الزجاجي** بقول الله عز وجل: ﴿ **وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكثيرٍ من الْمُشْرِكين قَتْلُ أولادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ** ﴾. الأنعام الآية 137.

وفي قراءة من قرأ (زُيِّنَ) على ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه ،كأنَّه قال : " مَنْ زيَّنَهُ لَهُمْ ؟ فقالَ " شُركاؤُهم "

[1]- انظر: الجمل في النحو للزجاجي (ت:337)، ص 23، 55-56، 85، 125، 203، 211، 230-231، 268، 275-276، 308.

وقد ورد في باب الجزاءِ ، قول **الزجاجي** وَحُروفُ الْجَزَاءِ : "إنْ، ومَهْما، وحيثما، وإذْما، وكيفما، وكيف، وأين، وأيْنما، وأيَّان، وما وَمنْ "فهذه الحروف تجزم الفعل المستقبل والجواب إلا أنْ تَدْخُلَ في الجواب "الفاء" فيرتفِعُ، و ذَلكَ قولُك: "مَنْ يكرمني أُكْرِمُه" "ومن يَزُرني أزُرهُ" و" إن تُحْسِنْ إليَّ أحْسِنْ إليك " و"مهما تضع أضع مِثْلهُ " و "أينما تكن اقصده إليك" وتقول:"ما تصنع اصنع مِثْلَهُ " . قال الله عز وجلَّ: ﴿**مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاس مِنْ رَحْمَةٍ فلا ممسك لها، وما يُمْسِكْ فلا مُرْسِلَ لهُ من بَعْدِهِ**﴾ فاطر الآية 2. وإذا أدْخَلْت "الفاء " في الجواب ارْتَفَعَ.

أما في باب الاستثناء ورد فيه قول **الزجاجي**، وإذا كان ما قبل "إلَّا" غير موجب ،كان ما بعدها تابعًا لما قبلها على البدل، وجاز فيه النصبُ إذا تَمَّ الكلام دونه ، وذلك قولُكَ :"ما قَامَ الْقَوْمُ إلَّا عَمْرٌو، و إلَّا عَمْرًا " و "ما مَرَرْتُ بِإخْوَتِكَ إلاَّ عَمْرٍو، و إلَّا عمْرًا ". قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ **مَا فعلُوهُ إلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ** ﴾ البقرة الآية 249.

فرفعَ على البدلِ مِنَ "الواو " لأن ما قبلَه غَيْرُ موجَبٍ وقد يجوزُ نصبُه، وقرأ بعضُ القُرَّاءِ وهو ابنُ عامرٍ بِالنَّصْبِ.

وقد جاء في باب المخاطبة، قول **الزجاجي** فيه وانْ سألتْ نساءً عن رَجُلٍ، قُلْتَ:"كيفَ ذلِكُنَ الرجلُ يا نساءُ " ؟ وَمِثْلَهُ قول الله عزَّ وجلَّ في الحكاية عن امرأةِ العزِيزِ صاحِبةِ يوسف عليه السلام : ﴿ **فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ** ﴾ يوسف الآية 32.

فالشاهد منه: أنها إشارة إلى" يوسف" وخاطبت نِسْوةٍ.

إلا أنه قد ورد في بابٌ أخر من الهجاء قول **الزجاجي** فيه، ومما حذفوا استخفافاً: حذفُهُمُ "الواَو"من "رُؤُوسٍ" كتبت بواو واحدة ، وبعضهم يكتبها بِوَاوَيْنِ . ومنه حذفهم "الألِفَ " من "هَذَا ، وهذان ، وهؤلاء". فأما قولُ الله عزَّ وجلَّ : ﴿**وَقَالُوا آلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ** ﴾ الزخرف 58.

ففي أوله ثلاثُ ألِفات، و كتبتْ في المصحف بألفٍ واحدة، وبعضهم يكتبها بألِفيْنِ فَرقاً بين الاستفهام والخبر .

في حين ورد في باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله وذلك في قول **الزجاجي**، فإنْ أوْقَعْتَ عليهِ فِعْلاً بَعْدَهُ عَمِلَ فيه ، كقولِكَ:"قَدْ عَلِمْتُ أَزَيْدًا ضربْت أم عمْرًا" ، فإنما تَنْصِبُه بـ"ضربْتَ" لا بـ"عَلِمْتُ" وكذلك: " قَدْ عَرَفْتُ أيُّهُمْ قَصَدْتْ" فتنصبُه ب " قَصَدْتَ " لا بـ"عَرَفْتُ " قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ **وَسَيَعْلَمُ الّذين ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ** ﴾ الشعراء الآية 227.

فإنما نصبه بـ"يَنْقَلِبُونَ "لا بـ "سَيَعْلَمُ "، فَقِسْ عليه تُصب إنْ شاء الله.

2- نماذج تطبيقية من الحديث النبوي :[1]

وظف **الزجاجي** في بابُ الأمر والنهي حديث نبوي شريف وذلك رغم قلته ، من اجل إثبات قاعدة ما، داخل إطار نحوي في قوله ، الأمرُ للمخاطبِ مبنيٌ على الوقفِ والنهي مجزومُ كقَوْلِكَ :"يا زيدُ اذهبْ، واركبْ، وقُمْ، واقعدْ، و"لا تركبْ ولا تخرج ولا تنطقْ ".

وإذا كان الأمرُ للمخاطب باللّام ، وكان مجزومًا بها ، كقولك :"لِتْخرُجْ يا زيدُ" و"لتركبْ يا عمرُو" ، وهي لغةٌ جيدةٌ ورُوِيَ أنّ رسول صلى الله عليه وسلم قَرَأَ : ﴿ **فبذلِكَ فلْتَفرحُوا** ﴾.

وقال في بعض المغازي :"**لِتَأخُذُوا مَصَافَّكُمْ** ".

وورد في باب معرفة المعْرَبِ والمبنَي قول **أبو القاسم الزجاجي** ، و معنى الإعرابِ: هُوَ البيانُ. يُقال:"أَعْرَبَ الرَّجُلُ "، إذا أبان عن حاجته. ومِنْهُ الحديثُ:"الْبِكْرُ تُستَأمَرُ، والَّثَيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا "."وتُعْرِبُ" أيضاً أيْ تُبَيْنُ . ويُسمَّى النحويون الحركات اللواتي تَعْتقِبُ في أَواخِرِ ٱلأسْماءِ والأفعالِ الدَّالةَ علَى الْمَعانِي "إعرابًا" ، لأنها بها يكونُ الإعرابُ / أي "الْبَيان".

3- نماذج تطبيقية من كلام العرب:

أ- نماذج تطبيقية من الشواهد الشعرية: [2]

ورد في باب النعت شاهد شعري في قول **أبو القاسم الزجاجي** وإذا تكررت النعوت، فإن شئت اتبعتها الأول ، وان شئت قطعتها [و]منه ونصبتها بإضمار " أَعْني" ، أو رفعتها بإضمار المبتدأُ ، كقولك/:"مَرَرْتُ بِإخوتِكَ الطُّرفاءِ الكرام العقلاء " بالخفض على النعت وان شئت نصبتها بإ ضمار " أَعني" وان شئت رفعتها بإ ضمار "هُم" العقلاء الْكرامُ وان شئت أتبعت بعض وقطعت بعضاً وان شئت عطفت بعض النعوت على بعض.

قال الشاعر : [الكامل]

لا يَبْعدن قومي الدين هم ** سُمُّ العُداةِ وآفة الجُزْرِ

النازلين بكل معترَكٍ ** والطيبون معاقد الأزْرِ

تقديرهُ : "أعني النازلين وهم الطَّيبُون ".

[1]- انظر: الجمل في النحو الزجاجي (ت: 337هـ)، ص: 208-261.

[2]- انظر: المرجع نفسه، ص: 15، 44، 66، 110، 121-122، 129، 136، 155، 161، 186.

في حين ورد في بابُ الحُروفِ التي ترفع الأسماء وتنصِبُ الأخبار قول **الزجاجي**. وكذلك إنْ كان الثاني مما يشتمل عليه المعنى جرى في البدل والقطع هذا المجْرى كقولِك :"كان زيْدٌ مالهُ كثيرًا" على البدل ، و"كثيرٌ " على الابتداء والخبر، وكان عبد الله عُذْرهُ واضحٌ وواضحًا " قال الشاعر : [الطويل]

فما كان قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ واحِدٍ ** ولكِنَّهُ بنيانُ قوم تَهَدَّمَا

فمن جَعَل "هُلْك" بدلاً من "قيْس" نَصب هُلْكُ واحِدٍ على الخبر، ومن لَمْ يجعلهُ بدلا رفعه على الابتداء وجعل "هُلْكُ واحِدٍ " خبره.

وورد في باب "حتَّى " في الأسماء وذلك في قول **الزجاجي**، وأما دخولها على الجمل فإنها غير مؤثرة فيها كقولك : "قام القوم حتى زيدٌ قائمٌ " ترفع "زيدًا " بالابتداء و" قائِمٌ " خبره. وكذلك سار القوم حتى زيدٌ سائرٌ".

قال الشاعر : [الطويل]

فيا عجبا حتّى كُلَيْبٌ تسُبُّني ** كان أباها نَهْشلٌ أو مُجاشِعُ

وجاء في بابُ حبذَّا ، قول **الزجاجي**، اِعْلمْ أن "الحَبَّ" فعلٌ رفع "ذا " ، ثم لزِمَا مكانا واحِدًا، ولم يتفَّرقا، فصار بمنزلةِ اسمٍ [واحِدٍ] يرفعُ ما بَعْده .ويرفع المعرفة، [وبنصبُ] النكرة.

ويجيءُ معه الحال والتمييز. وذلك قولُك:"حبَّذا زيْدٌ "،و "حبَّذَا هِنْدُ "، و" حبَّذَا أخُوك " .

قال الشاعر : [البسيط]

يا حبَّذَا جبل الرّيانِ من جبل ** وحبَّذَا ساكِنُ الرَّيانِ من كانا

أما في بابُ إضافة المصْدَرِ إلى ما بعده ذكر **الزجاجي** الشاهد الشعري، في قول الشاعر :

افنَى تلادي وما جَمَّعتُ من نشب ** قرعُ القواقيز افواه الأباريق

والتقديرُ : "إن قرعت القواقيز أفواه الأباريق " ويُروى : "أفواه الأباريق " على أن تكون " القواقيزُ" مفعولةً ، لأن مَنْ قرع شيئا فقد قرعه المقروعُ، كما أن منْ لقيتهُ فقد لقيك .

في حين ورد في باب تعريف العدد لقول **الزجاجي** إذا كان العدَدُ مضافًا إلى جنْسه فأردت تعريفه أدخلْت الألف واللام على المضاف إليه ، ولم يَجُزْ غير ذلِك كقولِك :"ما فعلتْ ثلاثة الأثواب ، وعشرة الغِلْمَانِ، وخَمْس الجواري ومائةُ الدّرْهم، وألف الدَّرهَمِ ".

قال **ذو الرُّمةِ** : [الطويل]

وهل يرجِعُ التسليم أو يكشف العمى ** ثلاث الأثافي الُرسُومُ البلاقِعُ

كما ورد في بابُ كم، من قول **الزجاجي**، فإن فصلت بين "كمْ " وما تعمل فيه، لم يجر فيه إلَّا النصب في الخبر، كقولك [إذا أخبرت]: "كم يَّوم الجمعةِ غلامًا قد ملكت ".

وأما قول الشاعر : [الرمل]

كمْ بجودٍ مقرفٍ نال العُلا ** وكريمٍ بُخْلهُ قد وضعهُ

فإنه يُروى بالنصب، والرفع، والخفض.

إلا انه ورد في باب النداء، قول **الزجاجي** وحروف النداءِ خمسةُ:" يا، وأيا، وهيا، وأي، والألف." كقولك :" يا زيدُ، وهيا زيدُ، [وأيا زيدُ] وأي زيدُ وأزيدُ".

قال الشاعر : [الطويل]

ألم تسمعي أيُّ عبْد في رونقٍ الضُحَا ** بكاء حماماتٍ لهن هديرُ

في حين ورد في بابُ مالا يجوز فيه إلا إثباتَ الياء، قول **الزجاجي** وذلك إذا أضفت اسما إلى اسمٍ مضافٍ إليك ، نحو قولك :"يَا غُلامَ غُلَامي " ، و "يا صاحِب صاحِبِي " و " يا ضاربَ أخِي " فتثبت "الياء" في الثاني لأنه ليس بمنادى. ألا ترى أنك إذا قلت : "يا غلامَ زيدُ" لم يكن بُد من التنوين في "زيد" وإنما تحذفُ "الياء" في الموضع الذي يُحْذف فيه التنوين. قال الشاعر :

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي ** أنت خليتني لدهْرٍ شديد

ورد في باب "أو" من الشواهد الشعرية، قول **أبو القاسم الزجاجي**: اعلم أن "أو "تنصب الفعل المستقبل بإضمار "أن" إذا أردتَ بها معنى "كي " أو معنى " إلى أنْ " . وذلك قولك :" لألزمنك أو تقضيني حقي " ، و " لأسيرن في الْبلاد أو إستغْنِيَ ".

قال **امرئ القيس**: [الطويل]

فقلت له لاَ تَبْكِ عَيْنُيكَ إنَّما ** نُحاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

[وَكلَّ موضعٍ وقعت فيه "أو "، فصلح فيه " إلى أن " أو "حتى " فانصب الفعل، وان لم يصلحا فيه فارفعْه].

ب – نماذج تطبيقية من الشواهد النثرية :[1]

جاء في بابُ فما يجوز تقديمهُ من المضمرِ على الظَّاهرِ وما لا يجوز ، في قول **الزجاجي**، وتقولُ في ما اتَّصل بمخفوضٍ: **["عِنْدَ عَيْدِه جَلَّسْتُ زَيْدًا "]** و "في بيته قصدْتُ عَمْرًا ".

ومن أمثالهم : **" في بيته يُؤْتىَ الْحَكَمُ "**.

وقد ورد في بابُ أسماءِ القبَائِلِ والْأَحْيَاءِ والسُّورِ والبلدان ، فأمَّا أسماء البُلدان فالغالبُ عليها التأنيث و ترْكُ الصَّرفِ،نحو: عُمَانَ، وخُرَاسان، وبغداد، ومِصْرَ، ودمشق، وجُورَ.

وقد يغْلِبُ على بعضها التذكير والصَّرفُ، نحو : "وَاسِطٍ، ودايقٍ، وحُنَيْنٍ، ومنًى، وبَدْرٍ، وهَجَرٍ وحَجْرٍ". والتذكير والصرفُ في هذه الأسماءِ أَجْوَدُ لأنك تقصد بها قصد مكانٍ . فإن شئت قَّصَدْتَ بها قَصْدَ بُقْعَةٍ أو بَلْدَةٍ فلم تَصْرِفَها، فَقُلْتَ:"هذِه واسِطُ، ودابقُ، وهَجَرُ"، و"دَخَلْتُ واسِطَ، وهَجَر، ودابق". وقالوا في المثل: **"كجالبِ التَّمْرِ إلى هَجَرَ"**.

في حين ورد في بابُ الإغراء من قول **الزجاجي** ولا يجوز أن يُغرى بغائِب، لا يقالُ : "دُونَهُ زَيْداً " ، ولا " عليه محَّمدًا"،إلا أنَّه يُروي حرفٌ واحدٌ فقالوا:" **عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي" أي "لَيْسَ إيَّاي "**.

أما في بابُ حكاياتِ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ بـ "مَنْ "الشاهد النثري في قول سيبويه : وقد رُوي أنّ بعض العربِ قال:**"دَعْنَا من تَمْرِتَانِ "** ، حِكَايةً لِقوْلِه **[عِنْدِي تَمْرَتَانِ]**. وقال بَعْضُهُم:" **لَيْس بِقُرَشيًا "** بِالنَّصْب، كأنه قال: "أليسَ قرشِيًا؟" فقال: "لَيْس بِقُرَشِيًا"، فأدخل "الباءَ " في كلامه على لغته وتركه منصوبا كما سمِعَهُ على الحِكاية.

أما في بابُ تكسير ما كان على "الفاعِل" قول **الزجاجي** فيه وأمَّا ما كانَ لمؤنَّثٍ فَجَمَعَهُ على "فَواعِلَ" فَرْقًا بين المؤنثِ والمذكَّر، وذلِك قولُكَ: "ضارِبَةٌ وضَوارِبُ، وذاهِبَةٌ وذَواهِب". وكذلِكَ جميع هذا الباب.

وقد قيل:/ فارِسٌ وفَوَارِسٌ، قالوا : "لأَنَّه شيْءٌ ليس يكونُ في المؤنَّثِ ، فلمْ يخافوا لَبْسًا، فأخْرجوه على الأصل ، وقال: **"هالِكٌ في الْهوالِك"**، لأنهُ مَثَلٌ فجرى على الأصْل.

[1]– انظر: الجمل في النحو للزجاجي (ت: 337 هـ)، ص: 119، 226، 244، 331، 376.

*** دراسة موازنة بين الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية:**

ورد في كتاب الجمل في النحو مجموعة من الشواهد النحويةَ موزعة على عدة أبواب من الكتاب ، وذلك من اجل تبرير القاعدة النحوية في معالجة مختلف المسائل المتعلقة بالنحو أو الصرف ، وفي كل باب استعان **الزجاجي** بشاهد أو شاهدين من المصادر التي استدل بها النحاة لضبط النحو العربي.

بلغ عدد الشواهد القرآنية مئة واثنان وثلاثون (**132**) شاهد قرآني لتقعيد القاعدة النحوية وقد ورد في الأبواب التالية:

بابُ الفاعل والمفعول به، بابُ التوكيد، بابُ البدل، بابُ أقسام الأفعال في التَّعدي، بابُ ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية، بابُ اشتغال الفِعْل عن المفعول بضميره ، بابُ الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار ، بابُ الحروف التي تنصِب الاسم وترفع الخبر ، بابُ الفرق بين "إنَّا" و" أنَّ " ، بابُ حروف الخفض ، بابُ القسم وحروفِه، بابُ من مسائِل ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، بابُ اسم الفاعِل ، بابُ التَّعجُبِ ، بابُ "ما"، بابُ ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهِرِ ومالا يجوز، بابُ إضافةِ المصْدرِ إلى ما بَعْدَهُ ، بابُ العدد، بابُ ثاني اثنين وثالثِ ثلاثةٍ ، بابُ مُذْ ومُنْذُ، باب الْفصْلِ ويُسمِّيه الكوفيون الْعِمَادَ، بابُ النداء ، بابُ وإضافة المنادى إلى ياء المتكلم ، بابُ مالا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره، بابُ ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرار .

وكذلك بابُ المعرفة والنكرة ، بابُ الحروف التي تنصب الأفعال المستقلة ، بابُ الجواب بالفاء ، بابُ من مسائل الفاء، بابُ من مسائل إذن، بابُ من مسائل أن، بابُ أفعال المقاربة، بابُ من المفعول المحمول على المعنى، بابُ الأمر والنهي، بابُ الجزاء، بابُ الاستثناء، بابُ الاستثناء المتقطع، بابُ النفي بـ"لا"، بابُ المخاطبة، بابُ أخر من الهجاء ، نوع آخر من الهجاء، بابُ ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله، بابُ ما جاء من المثنى بلفظ الجمع ، بابُ أقسام المفعولين، بابُ مواضع ما ، بابُ مواضيع أي، بابُ القول ، بابُ ماذا، بابُ مواضيع إن المكسورة الخفيفة ، بابُ مواضع أن المفتوحة المخففة، بابُ الجواب ب. "بلى"و "نعم"، بابُ النون الثقيلة والخفيفة، بابُ الصلات ، باب أبنية المصادر، بابُ اشتقاق اسم المكان والمصدر، باب التصريف وبابُ مرهِ آخر.

أما شواهد الحديث النبوي الشريف فقد استعملها **الزجاجي** مرتين فقط وذلك لإثبات قاعدة أو فكرة ما وتتضمن باب الأمر والنهي وباب المبني والمعرب.

وقد استعمل **الزجاجي** في كتابه الجمل مئة وتسعة وأربعون (**149**) شاهد شعري وذلك لإثبات القاعدة النحوية في حين وظف أربعة عشر (**14**) شاهدا من الرجز، وهي موزعة في عدة أبواب منها:

بابُ النعت، بابُ البدل، بابُ أقسام الأفعال في التعدي ، بابُ اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، بابُ الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار ، بابُ الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، بابُ حروف الخفض ، بابُ "حتى " في الأسماء، بابُ القسم وحروفه ، بابُ اسم الفاعل، بابُ الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، بابُ الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه، بابُ التعجب ، بابُ حبذا، بابُ الفاعلين "و" والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثلما يفعل به الأخر، بابُ إضافة المنادى إلى ياء المتكلم ، بابُ ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء، بابُ ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره ، بابُ الاستغاثة، بابُ الترخيم ، بابُ ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرار.

وكذلك بابُ المعرفة والنكرة ، بابُ الحروف التي تنصب الأفعال المستقلة ، بابُ أو، بابُ الواو، بابُ من مسائل الفاء، بابُ من مسائل إذن، بابُ من مسائل أن، بابُ أفعال المقاربة ، بابُ من المفعول المحمول على المعنى ، بابُ الجزاء، بابُ ما ينصرف ومالا ينصرف، بابُ أسماء القبائل والأحياء والصور والبلدان ، بابُ ما جاء من المحمول على فعال، بابُ الاستثناء، باب الاستثناء المقدم، بابُ الاستثناء المتقطع ، بابُ النفي ب"لا"، بابُ دخول ألف الاستفهام على لا، بابُ التمييز ، بابُ تصغير الظروف ، بابُ تصغير الأسماء المبهمة ، بابُ النسب، بابُ معرفة المعرب والمبني ، بابُ آخر من الهجاء ، بابُ المذكر والمؤنث، بابُ ليس ، بابُ الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء، بابُ ما ينصب على إضمار الفعل ، بابُ الوقف ، بابُ لو و لولا ، بابُ ما جاء من المثنى بلفظ الجمع ، بابُ أقسام المفعولين، بابُ مواضع ما، بابُ مواطن من، بابُ القول ، بابُ حكايات النكرات ب"من"، بابُ ماذا ، بابُ الصلات، بابُ تكسير ما كان على فاعل، بابُ جمع ما كان على فعله، بابُ أبينة الأفعال ، بابُ منه آخر وبابُ من شواد الإدغام .

كما وظف **الزجاجي** عشرة شواهد نثرية (**10**) تتمثل في أقوال وحكم وذلك من أجل تبرير القاعدة النحوية وتندرج ضمن الأبواب التالية:

باب إضافة المصدر إلى ما بعده، باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل غيره، باب الاستغاثة ، باب أفعال المقارنة، باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان، باب الإغراء ، باب حكايات الأسماء الأعلام ب "من"، باب تكسير ما كان على "فاعل" .

إنّ المتأمل في الشواهد النحوية عامة وفي كتاب الجمل خاصة يجد أن الغالب عليها الشعر ن ظرا لكثرة الأبيات الشعرية في أبواب الكتاب دون غيرها، من شواهد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والنثر أو ما يعرف بالأمثال ،

فالشعر هو المنبع الذي استقى منه النحاة قواعدهم النحوية، وذلك للمنزلة العظيمة التي احتلها الشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام، فهو لغة العرب والنص الخصب الذي يسهل حفظه بسبب الوزن والقافية، وهذا ما جعلهم يميلون إليه ويعتزون به ويتداولونه، فقد كان الشعر ديوانهم ومرجع أنسابهم وسجل تاريخهم . يقول ابن فارس: "شعر العرب، ديوانهم وحافظ مآثرهم، ومقيد أحسابهم ".[1]

حتى مع مجيء الإسلام بقيت له نفس المكانة فيتمثلون به في تفسير القر آن بالاستشهاد بالشعر كما يعد سريع الانتشار وامتداد زمانه وبقائه على أفواه الرواة ، في تقعيد القاعدة النحوية والملاحظ بدون منازع أن الشواهد الشعرية تصدرت قائمة الاستشهاد وهذا ما نلمسه في مختلف المؤلفات النحوية أما الترتيب الذي وضعه النحاة في أسبقية الشواهد القرآنية ما هو إلا ترتيب شكلي فقط، يحفظ النص الديني وقدوسيته ويمنع تقديم شيء عليه، نظرا لعظمته كما يقول الأستاذ المشرف: عروبة القرآن تمنع النحاة من الاستشهاد به بكثرة لأنه نحوي عربي يمكن له أن يكسر قواعدهم دون ردع منهم لوقوفهم عاجزين أمام إعجازه ، يقول **جميل علوش** : "ففي الوقت الذي تقبل الكوفيون كل هذه القراءات وتواترها وآحادها وشا ذها، استبعد البصريون منهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمه ".[2]

كما ا ن الحديث النبوي الشريف لم ينل حظه من الاستشهاد إلا قليلا ونادرا، وذلك لعدم الوثوق بأن ذلك كلام النبي صلى الله عليه وسلم مع شيوع اللحن، فقد نهى عليه الصلاة والسلام عن كتابة الحديث في قوله: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني فليمحه، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ".[3]

فالأحاديث لم تنقل كما سُمعت بل رويت بالمعنى لأن رواة الحديث اغلبهم أعاجم ، يقول **تمام حسان**:" أما ما لم تثبت نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فالاحتجاج به في النحو مرفوض لأن اغلب ذلك مروي بالمعنى "أي بألفاظ غير ألفاظه عليه السلام، فهو من لفظ الرواة واغلبهم من الأعاجم الذين لا يحتج بكلامهم لأنهم لا تنطبق عليهم شروط الفصاحة".[4]

[1]- ابن فارس (ت: 395هـ)، الصاحبي، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1، 1418هـ- 1997م ،ص43.
[2]- جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية، ليبيا – تونس، 1983، ص301.
[3]- عز الدين بليق، منهاج الصالحين، بيروت، ط1، 1978م، ص26.
[4]- تمام حسان، الأصول، ص 94.

ويقول **أبو حيان** معترضا على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث في "شرح التسهيل ": "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث عل ى إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما ر أيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره".[1]

أما الشواهد النثرية فاستشهد بالقليل منها وهذا ما نلاحظه في كتاب الجمل من استشهاد **أبي القاسم الزجاجي** بجزء صغير من الأقوال والحكم فجل المصنفات النحوية جعلت الشواهد الشعرية أوفر ح ظا من الشواهد النثرية في ضبط القاعدة النحوية وتأييدها، يقول **محمد حسن جبل**: "ولكن الملاحظ أن الاحتجاج بالشعر أفشى وأشيع كثيرا من الاحتجاج بكلام العرب النثري، ولعل هذا سببه شيوع حفظ الشعر، لأن إيقاعاته تساعد على ذلك، وحضوره الدائم بذلك في ذاكرة الأمة – أصحاب الدراسات اللغوية التي جاءت بالضوابط اللغوية في شتى المستويات كما أن رواية الشعر أحرى أن تكون اضبط؛ لأن الضبط يمثل عنصرا من عناصر إيقاعه وأخيرا، فلاشك أن الشعر في مجمله يمثل الطبقة العليا من كلام العرب في باديتهم وحاضرتهم أكثر ما يمثلها كلامهم المنثور".[2]

وخلاصة القول أن الشعر هو المصدر الرئيسي الذي اعتمده النحاة في ضبط مسألة نحوية ما، فقد أدرج في مقدمة الشواهد أو ما يعرف بمصادر الاستشهاد، كونه ذلك النغم الجميل والأسلوب البديع الذي لم يتخل عليه النحاة العرب وجعلوه أساس بناء قواعدهم، يقول **أبو هلال العسكري** :"فالشعر ديوان العرب ، وخزانة حكمتها ، ومستنبط آدابها ومستودع علومها ".[3]

"في حين لاقى الشعر اهتماما كبيرا من اللغويين واعتبروه الدعامة الأولى لهم حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوى غير الشعر ولا تحتم بما عداه".[4]

[1]– السيوطي (ت:911هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، ص29.

[2]– محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة، ص52.

[3]– أبو هلال العسكري (ت:395هـ)، الصناعتين: الكتابة والشعر، ص138.

[4]– احمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص42

4- القيمة العلمية للمدوّنة (الجمل في النحو للزجاجي):

أ- الاختيارات النحوية للزجاجي في كتاب الجمل:[1]

تدل أراء الزجاجي وتصنيفاته أنه سار على المنهج البغدادي، الذي أخذ بمبدأ الاختيار في كلتا المدرستين البصرية والكوفية، وتتلمذ على يد شيوخ بصريين وآخرين كوفيين ، وعلى يد شيوخ جمعوا بين المذهبين ، وإن كان -كشيخه الزجاج- ميالا إلى البصريين ، والأخذ برأيهم في أكثر الأحيان ، على أنه لم يكن متعصبا ولا مقلدا . بيد أننا نرى الزبيدي قد عدَّه في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين. ومن يتعقب أراء الزجاجي في مصنفاته يجده يتابع البصريين غالبا، وقد عد نفسه بصريا، حيث يسمى البصريين "أصحابنا ".

ومع إحاطته بآراء المدرستين، فقد كان يختار لنفسه ما يرضاه، وكثيرا ما تعد إلى أراء جديدة، منها:

1- عدَّ "كان وأخواتها" حروفا لا أفعالا.

2- جوز إعمال "أن وأخواتها " في حالة زيادة ما.

3- انفرد عن النحويين بقوله: إن "أمس" تبنى على الفتح.

4- ذهب الزجاجي مذهبا مخالفا للنحويين في تكرار النعت المقطوع.

5- خالف إجماع النحويين في أن أصل لعل "عل " وأن اللام مزيدة وذهب إلى أنها أصلية.

6- ذهب إلى أن اللام التي توصل للأفعال سماعية، لا يقاس عليها كقولك: "شكرت لزيد "

7- عدَّ أدوات الشرط جميعها حروف وأطلق عليها "حروف الجزاء ".

8- أجاز زيادة "إنْ" المكسورة المخففة بعد " لما "متفردًا بذلك عمَّن سبقه من النحويين، وتبعه في ذلك ابن الحاجب.

ب- مراجع المدوّنة:[2]

أكثر **الزجاجي** من الشواهد كما ذكرنا، فأورد ما يزيد على عشرين ومائة من الشواهد القرآنية وما يزيد على ستين ومائة بيت من الشعر والجز ونسب أكثرها إلى قائليها، وقد أورد عددًا من الأمثال والأقوال المشهورة إضافة إلى حديثين شريفين فقط.

كما أورد أراء لنحويين مشهورين من أعلام المدرستين البصرية والكوفية وأسندها إلى أصحابها ، وكان يناقشها ، فيوافق بعضها، ويخالف بعضها الأخر . وربما أورد الخلافات بين البصريين والكوفيين أحيانا قليلة، وقد ذكر سيبويه ما يزيد على خمسة عشرة مرة وذكر الأخفش الأكبر ، والأخفش الأوسط، والجرمي، والخليل وأبا عمرو بن العلاء، ويونس

[1]- انظر : الجمل في النحو الزجاجي (337هـ)،ص15-16.

[2]- انظر: المرجع نفسه، ص: 19-20.

ابن حبيب، والمازني، والكسائي، والفراء، وأبا زيد الأنصاري، وابن دريد وغيرهم. ولعل في ذكره هؤلاء الأعلام دليلاً على دقته وأمانته العلمية.

ج- مصطلحات الزجاجي:[1]

إذا تتبعنا مصطلحات الزجاجي النحوية نراه يستخدم المصطلحات البصرية أحيانا ولكنه يورد المصطلحات الكوفية أحيانا أخرى، فمن المصطلحات الكوفية: فعل في الحال يسمى الدائم والنعت، الجحد، الكناية (عن الضمير)، مفعول لم يسم فاعله، وغيرها. وهذا يؤكد ما ذهب إليه من كتب الزجاجي من أنه أخذ بمبدأ الاختيار من المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية وهي نزعة بغدادية.

د- شراح المدوّنة: [2]

تنوعت الشروح في الطريقة والمادة والحجم فمنها ما زاد على مجلدين أو ثلاثة ومنها ما كان شرحا قصيرا ومنها ما كان تعليقات وتعقيبات على الكتاب وإصلاح ما وقع فيه من الخلل ومنها ما اقتصر على شرح شواهده فقط.

وبالبحث في كتب التراجم وفهارس المخطوطات وكتب النحو استطعت الحصول على قائمة طويلة من شروح الجمل وشروح أبياته، واليك أسماء هذه الشروح موضوعة في فئتين:

- شروح الجمل :

1- شرح **لأبي القاسم الحسين بن الوليد** المعروف بإبن العريف المتوفى بطليطلة سنة 390 هـ

2- شرح **لأبي الفتوح ثابت بن محمد العدوي الجرجاني الأندلسي** المتوفى سنة 431 هـ.

3- شرح **لخلف بن فتح بن جودي القيسي البابري** المتوفى سنة 434 هـ وهو شرح لمشكل الكتاب.

4- شرح **لأبي بكر محمد بن عبد الله العبقري القرطبي** المتوفى سنة 567 هـ وله شرح أخر اصغر منه.

5- شرح **لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف الأندلسي** المتوفى سنة 609 هـ أو 610 هـ أو سنة 605هـ.

6- شرح **لأبي الحسين عبد الله بن احمد بن عبد الله الاشبيلي الأندلسي النحوي** المعروف بابن أبي الربيع القرشي، توفي سنة 688 هـ وشرحه في عشر مجلدات .

7- شرح الجمل الكبرى **لابن هشام الأنصاري** ، توفي سنة 762 هـ ، وهو شرح موجز للكتاب وشرح وإعراب لشواهده.

[1]- انظر: الجمل في النحو الزجاجي (337هـ)، ص: 21.

[2]- انظر: المرجع نفسه، ص: 25-30.

8- شرح **لمحمد بن علي الشامي الغرناطي** المتوفى سنة 815 هـ.

وفي هذا الموضع عرضنا جزء صغير من شراح الكتاب أما عددها الإجمالي فقد بلغ واحد وأربعون شرحاً .

هـ- شراح الشواهد الشعرية للمدوّنة: [1]

1- الشواهد **لأبي العلاء المعري** المتوفى سنة 449 هـ، ولم يتّم وقد سماها "عون الجمل "

2- شرح أبيات الجمل **للزجاجي لأبي الحسن على بن إسماعيل ابن سيده** توفي سنة 458 هـ.

3- شرح **لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الاشبيلي** توفي سنة 584 هـ.

4- شرح **لعبد الكريم بن عطايا بن عبد الكريم القريشي الزهري** توفي سنة 612 هـ.

5- رسالة شرح أبيات الجمل **لأبي الحسن علي بن محمد بن حريق المخزومي البلسني الأندلسي**، الذي كان حيا في المائة السابعة، ذكر الفيروز أبادي انه سماها "الرسالة الفريدة والاملوحة المفيدة" لم يسبق مثلها وذكر انه مات سنة 622 هـ.

6- شرح **للبعلمي** تلميذا **ابن مالك** توفي سنة 709 هـ وقد ذكره صاحب خزانة الأدب .

7- شرح أبيات جمل **الزجاجي لأبي القاسم عيسى بن إبراهيم ابن عبد ربه بن جهور القيسي** (خزانة جامع القرويين في المغرب).

8- شرح أبيات الجمل **لسليمان بن بنين الدقيقي** .

في حين بلغ عدد شراح الشواهد الشعرية للمدونة ثمانية عشر شرحا وهذا يدخل في إطار اهتمام الناس به.

و- مكانة المدوّنة: [2]

يعد كتاب الجمل من كتب النحو الجامعة ، مع يسر وسهولة في منهجه وقدر جيد من الشواهد والأمثلة التوضيحية، كما ذكرت ذلك في موضوع سابق وهو على رأس مؤلفات الزجاجي النحوية . فما يدل على أهمية الكتاب قول **القفطي** فيه :" وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام ، إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني والإيضاح لأبي علي الفارسي".

وقال فيه **اليافعي**: "ولعمري أنّ كتابا أعظم النفع به ، مع وضوح عبارته وكثرة أمثلته هو جمل الزجاجي، وهو كتاب مبارك ما اشتغل به احد في بلاد الإسلام على العموم إلا انتفع".

[1]- انظر : الجمل في النحو الزجاجي (337هـ)،ص 30-33.

[2]- انظر: المرجع نفسه، ص: 22-24.

وقال أيضا :" واخبرني بعض فضلاء المغاربة أن عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحا، ونقل عن **ابن خلكان** قوله: "وهو كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة ".

وعندي أن كثرة الشواهد والأمثلة ميزة مهمة تساعد في توضيح مادة الكتاب وتسهيلها على الدارسين .

وليس أدل على أهمية الكتاب واهتمام الناس الواسع به ، من كثرة شروحه وشارحيه ، كما ترى ، وكما سترى في موضع لاحق حين نعرض لشروح الكتاب. وتبرز نقطتان جذريتان بالاهتمام والتساؤل، أما الأولى :

فكثرة الشروح التي وضعت على الكتاب ، واختلاف العلماء الذين ترجموا للزجاجي حول عددها ، فيما أوصلها بعضهم إلى عشرين ومائة شرح . ذكر بعضهم أنها تزيد على العشرين فقط . ولكن من أوصلها إلى مائة وعشرين لم يذكرها او يعدد أصحابها وارى أن هذا العدد ربما كان مبالغا فيه . وكذلك فإن أصحاب الرأي الثاني الذين ذكروا انها تزيد على العشرين فقط لم يصيبوا أيضا حيث عثرت على أسماء شروح للكتاب وشواهد تزيد على الخمسين وسأذكرها في موضع لاحق.

وأما الثانية: فهي أن جلّ هؤلاء الشارحين كانوا من المغاربة والأندلسيين ولا نجد مثل هذا الاهتمام بشرح الكتاب من النحويين المشارقة في مصر وبلاد الشام، على الرغم من أن **الزجاجي** عاش ودرس في بلاد الشام.

يقول الشيخ **محمد الطنطاوي** : "... ولهذا الكتاب حظوة عند المغاربة تداني كتاب سيبويه عند المشارقة ، فتصدى الكثير لشرحه وشرح شواهده" . ولعل نظرة في قائمة الشروح والشرّاح تؤيد هذا الرأي تماماً . ولم استطع العثور أو الوصول إلى رأي يفسّر ذلك إلاّ أنه ربما كان سبب ذلك قلة وجود كتب نحوية ونحويين مشهورين في المغرب والأندلس في ذلك الوقت المبكر ، بينما وُجدت في المشرق كتب ذات شهرة واسعة قبل الزجاجي لنحويين مشهورين أمثال سيبويه والأخفش الأوسط، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والكسائي والفراء وغيرهم.

إلا أن هذا كله لا يقلّل من مكانة الكتاب وأهميته وهي مكانة لا تخفى على من يطلع على مادته ومنهجه.

خـاتمـة

خاتمة:

من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال مدارستنا لكتاب الجمل للزجاجي في ضوء بعض الأطروحات والفهوم اللسانية، توصلنا إلى النتائج التالية:

– يعد كتاب الجمل في النحو للزجاجي من الكتب العمد في باب مستويات النحو التعليمي ، بحيث اتبع الزجاجي في مذهبه النحوي، مذهب البغداديين الذي يجمع بين علمي البصرة والكوفة، وكان معروفا عنه ميوله للبصريين.

– يعتبر كتاب الجمل في النحو كتاب قيم بسيط لما تطلع عليه تزداد رغبة في معرفة النحو، وأهميته تكمن في كونه زاخر بالشواهد النحوية التي اهتم بها العلماء في ضبط مختلف المسائل المستعصية في النحو العربي.

– يمتاز كتاب الجمل بكثرة الشواهد النحوية من القرآن الكريم والشعر ، ومن مصادر الاستشهاد ثلاث: القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف و كلام العرب شعره ونثره.

– يعد القرآن الكريم أول مصادر الاستشهاد عند العرب في الترتيب الذي وضعه النحاة، وهو أعلى مراتب الاستشهاد وأصحها.

– تعد الشواهد النبع الذي ورده النحاة ونهلوا منه قواعدهم وأقيستهم ، بحيث تكمن وظيفة الشاهد في إثبات واقع اللغة في جميع مستوياتها: الأصوات والصرف أو الصيغ والنحو أو التراكيب والمتن والدلالة.

– تعد الشواهد مأخذ ضوابط اللغة وحدودها وسنن أهل السليقة ، أي تأخذ من العرب الفصحاء، الموثوق بعربيتهم لبناء قاعدة لغوية ما.

– اعتمد الزجاجي على مراعاة التسلسل الزمني حتى في ترتيبه للشواهد فيبدأ بالاستشهاد بالقرآن الكريم ثم بالحديث النبوي الشريف ثم بكلام العرب شعره ونثره.

– يعتبر السماع عند الزجاجي من أصول الاحتجاج لأن القرآن الكريم هو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأن نصوصه أوثق الشواهد، لأنه منزه عن اللحن والخطأ.

– الشواهد النحوية المختلف عليها تكمن في الحديث النبوي الشريف، حيث انقسم النحاة إلى ثلاث طوائف:

* طائفة أجازت الاستشهاد بلا قيود، من بينهم: الفارسي، السهيلي، ابن مالك وابن خروف و طائفة منعت الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية مطلقا وممن يمثل هذه الطائفة: ابن الضائع وأبو حيان الأندلسي وطائفة انتهجت منهجا وسطا، وكان ممن سار عل هذا المنهج: الشاطبي.

– الاستشهاد بحديثين فقط وهذا إن ذل على شيء فإنما يدل على ندرة شواهد الحديث النبوي الشريف، وهذا يجعله يراعي موقف النحاة في أن رواة الحديث النبوي من الأعاجم ولا يصح الاستشهاد به، بحيث انفرد ابن مالك في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

– أكثر الزجاجي من الاستشهاد بالمنظوم (الشعر والرجز) مراعيا ضوابط علماء اللغة الزمانية والمكانية ،كما ورد بروز الشواهد النحوية مجهولة القائل في مختلف أبواب الكتاب، مثل باب القسم وحروفه، قال الشاعر:

فحالف فلا والله تهبط تلعة ** من الأرض إلا أنت للذل عارف.

– السّر أن الشعر من أهم مصادر الاستشهاد، لأنه كلام عربي موزونا مقفى، يتمركز في بؤرة الفصاحة والبيان ، وقد نال منزلة عظيمة وحظي بما لم يحظى به فن أدبي آخر.

– على الرغم من قلة شواهد المنثور (الأمثال والأقوال) إلا ان الزجاجي أدرجها في أبواب كتابه من ناحية مراعاة ضوابط الاستشهاد اللغوي، فما جرى على المنظوم جرى على المنثور.

وفي الختام؛ لقد بحثنا في موضوعنا حسب إمكانياتنا العلمية وعلى قدر مستوانا، وخاصة عندما يتعلق الأمر بدراسة مدونة علمية لكتاب الجمل في النحو للإمام الزجاجي الذي يعتبر على رأس مصادر اللغة والنحو، ونتمنى أن نكون قد وفقنا إلى الحد الأدنى من الرضا والقبول في بحثنا هذا.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:**

1 -**البيان والتبيين:** الجاحظ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي –القاهرة ط7، 1418هـ - 1998م ج7.

2 -**ابن الأنباري وجهوده في النحو:** جميل علوش، الدار العربية، ليبيا – تونس، 1983.

3 -**إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد** : محمود شكري الآلوسي ، (1342هـ)، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد - بغداد، 1402هـ-1982م.

4 -**اجتهادات لغوية:** تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م.

5 -**أصول التفكير النحوي:** علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006.

6 -**أصول الفقه الإسلامي:** زكي الدين شعبان، ط2، مطابع دار الكتب، بيروت، 1971م.

7 -**الاحتجاج بالشعر في اللغة:** محمد حسن جبل، الواقع ودلالته، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت.

8 -**الإحتجاج بشعر امرئ القيس في النحو العربي** : عاطف طالب الرفوع، الأكدميون، عمان-الأردن، ط 1، 1433هـ، 2012م.

9 -**الاستشهاد والاحتجاج باللغة:** محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988م.

10 -**الأصول:** تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1460هـ - 2000م.

11 -**الإقتراح في علم أصول النحو** : جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ 1998م.

12 -**الإيضاح في علل النحو** : أبو القاسم الزجاجي (337 هـ)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 4، 1982م.

13 -**البحث اللغوي عند العرب:** أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.

14 -**البرهان في علوم القرآن:** بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1980م.

15 -**التعريفات:** علي الجرجاني (ت: 392هـ)، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ج1، 1938م.

16 -**التنظير النحوي والتطبيق اللغوي:** خليل أحمد عمايرة، دار وائل، عمان – الأردن، ط1، 2004.

17 -**الجمل في النحو** : أبو القاسم الزجاجي (337 هـ)، تح: علي توفيق أحمد، دار الأمل كلية الآداب جامعة اليامروك، آريد - الأردن، ط1، 1404 هـ، 1984م.

18 -**الخصائص:** ابن جني (ت:396هـ) ، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة، ج1، ط2.

19 -**السنّة قبل التدوين**: محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، ط2، 1408هـ-1988م.

20 -**الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم** : عبد الرحمان بن معاضة الشهري، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط1، 1431هـ.

21 -**الشعر والشعراء**: ابن قتيبة، تح: مفيد قميحة ومحمد أمين الضناوي دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط 1، 1421هـ - 2000م.

22 -**الصاحبي**: ابن فارس (ت: 395هـ)، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط 1، 1418هـ- 1997م.

23 -**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** : إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت: 393هـ)، تح:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط2، 977.

24 -**الصناعتين "الكتابة والشعر"**: أبو هلال العسكري (ت: 395هـ)، تح: محمد البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1371هـ-1952م.

25 -**العين**: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 174هـ)، تح، عبد الحميد هنداوي، ج 2، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ط1 ،1424هـ -2003م.

26 -**المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية** : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط 1، 1417هـ - 1996م.

27 -**المنجد في اللغة العربية والإعلام**: كرم البستاني، دار المشرق، بيروت –لبنان، ط4.

28 -**الموجز في قواعد اللغة العربية** : سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، دط. 1424هـ - 2003م.

29 -**النحو العربي بين الأصالة والتجديد** : عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط 1، 1429هـ-2008م.

30 -**تاريخ مدينة دمشق**: ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن، تح: سكينة الشهابي، دار الفكر العربي، دمشق، ط2، 1045هـ، ج2.

31 -**جمهرة الأمثال**: أبو هلال العسكري، تح: أحمد عبد السلام ومحمد سعيد بن نسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ج1،ط1، 1408هـ -1988م،ج1.

32 -**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** : عبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1030- 1093، ج1.

33 -**دار العلوم العربية**: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1407هـ، 1987م.

34 -**"علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية "** : محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة –مصر، 1428هـ- 2007م.

35 -**في أصول النحو**: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت –دمشق، ط1، 1407هـ -1987م.

36 -**في أصول النحو**: صالح بلعيد،–دار حوما- الجزائر، دط، 2005م.

37 -**كشّاف إصطلحات الفنون والعلوم** : محمد علي التهانوي، تح: علي دحروج، مكتبةلبنان، بيروت، ط 1، 1996م، ج2.

38 -**معجم الإستشهادت**: علي القاسمي، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ط1، 2001.

39 -**معجم المصطلحات النحوية والصرفية** : محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط 1، 1405هـ - 1985م.

40 -**معجم شواهد العربية**: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1664هـ -2002م.

41 -**معجم مقايس اللغة** : ابن الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تح: عبد السلام محمد هارون، ج 3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط.

42 -**مفردات ألفاظ القرآن**: الراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان داودي، دار القلم دمشق، ط4، 2009.

43 -**منهاج الصالحين**: عز الدين بليق، بيروت، ط1، 1978م.

❖ **المجلات:**

1- **الشاهد اللغوي**: يحي عبد الرؤوف جبر، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، 1992.

❖ **الرسائل الجامعية:**

1- **الشاهد الشعري عند الزمخشري** : مسعود غريب، في كتابيه المفصل والكشاف دراسة في المستويات اللسانية، رسالة دكتوراه، إشراف أحمد جلالي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

فهرس الموضوعات

- **آيات الاستفتاح.**
- **مكانة العربية.**
- **مقدمة**..... أ

مدخل: مفاهيم ومصطلحات

1- تعريف المدونة (كتاب الجمل في النحو) 5

2- تعريف أبو القاسم الزجاجي.....7

3- الفروق المفاهيمية بين المصطلحات التالية (الاستشهاد، الاحتجاج، التمثيل، المثال، الشاهد.....9

الفصل الأول: آليات تبرير قواعد النحو عند علماء العرب

1- مفهوم الشاهد 13

- لغة.....13

- اصطلاحا 14

2- مفهوم الشواهد القرآنية..... 15

3- مفهوم الشواهد النحوية.....15

4- مصادر الاستشهاد في صناعة القاعد النحوية..... 16

أ- القران الكريم 16

ب- الحديث النبوي الشريف..... 18

ج - كلام العرب 19

- القبائل الست والتقعيد النحوي..... 21
- علة الاحتجاج بالشعر 22

5- أقسام الشواهد وأنواعها 22

6- أغراض الاستشهاد.....24

7- أهمية الاستشهاد..... 24

8- منهج النحاة العرب 25

9- الفرق بين لغة الشعر ولغة النثر.....26

الفصل الثاني: نماذج تطبيقية حول الشواهد النحوية من المدوّنة

1- نماذج تطبيقية من الشواهد القرآنية 29

2-نماذج تطبيقية من الحديث النبوي 31

3- نماذج تطبيقية من كلام العرب.....31

أ- نماذج تطبيقية من الشواهد الشعرية 31

ب- نماذج تطبيقية من الشواهد النثرية 34

* دراسة موازنة بين الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية 35

4- القيمة العلمية للمدوّنة (الجمل في النحو لأبو القاسم الزجاجي).....39

- **خاتمة**.....44
- **قائمة المصادر والمراجع**.....47
- **فهرس الموضوعات**.....51
- **ملخص**

ملخص:

يهدف بحثنا الموسوم بـ " **الشواهد القرآنية والشعرية في كتاب الجمل للزجاجي** " إلى تبيان قيمة الشواهد النحوية على اختلاف درجاتها في تبرير القاعدة النحوية وصناعتها، وكذلك إبراز قيمة النحو التعليمي المدمج في النصوص من القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي: حجية السماع اللغوي في صناعة قواعد اللغة وأهلية المدونة في تلقين النحو التربوي والعلمي على حد سواء.

الكلمات المفتاحية:

اللغة – النحو – الاحتجاج – التقعيد – الشواهد النحوية – السماع اللغوي – الموازنة.

Abstract:

Our research tagged with 'Quranic and poetic evidences in the Book of Al -Jamal Al -Zajaji' aims to show the value of grammatical evidence of all degrees in justifying the grammatical rule and its industry, as well as highlighting the value of the educational grammar integrated into the texts from the Holy Qur'an, the hadith of the Prophet, and the words of the Arabs, and the most important results reached she:

The authentic linguistic hearing in the manufacture of the grammar of the language and the code of the blog in both teaching educational and scientific grammar.

key words:

Language - grammar - protest - sediment - grammatical evidence - linguistic hearing - budget.

Résumé:

Nos recherches ont étiqueté les «preuves Quraniques et poétiques dans le Livre de Al -Jamal Al -zajaji» vise à montrer la valeur des preuves grammaticales de tous les diplômes pour justifier la règle grammaticale et son industrie, ainsi que la valeur de la valeur de la grammaire éducative intégré dans les textes du Saint Coran, le Hadith du Prophète, et les paroles des Arabes, et les résultats les plus importants ont atteint elle:

L'audition linguistique authentique dans la fabrication de la grammaire de la langue et le code du blog dans l'enseignement de la grammaire éducative et scientifique.

les mots clés:

Langue - Grammaire - Protest - Sédiment - Preuve grammaticale - audition linguistique - Budget.